التعليم الجامعى المفتوح فى مصر
بين توجهات الطلب الاجتماعى واختيارات
السياسة التعليمية

إعداد

دكتور/ خلف محمد البحيرى

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية بسوهاج

جامعة جنوب الوادى

٢٠٠١/ ٢٠٠٢م




mohamed khatab

محتويات البحث

التعليم الجامعى المفتوح فى مصر

بين توجهات الطلب الاجتماعى واختيارات السياسة التعليمية

أولا : الإطار العام للدراسة

مقدمة:

إن مجرد تجديد التزام الدولة بالتربية الأساسية، لم يعد كافياً اليوم، بل أصبح من الضرورى أن تحدد الدولة رؤية موسعة تستهدف تلبية حاجات التعلم الأساسية للجميع، وتتجاوز الهياكل المؤسسية والبنى التعليمية التقليدية، وتؤسس منظومة التعليم المستمر على أساس أفضل الممارسات التربوية القائمة.

ولإنجاز ذلك يلزم أن تتاح لكل الأفراد وفى كافة المستويات العمرية الفرصة المناسبة لمواصلة التعلم، لإنجاز مستوى مقبول من التعلم والإفادة منه. كما يلزم –وفى سبيل ذلك –إزالة كافة القيود وأشكال التفاوت بين الأفراد والطبقات فى الدولة خاصة تلك التى لا تلقى خدمات كافية مثل الفقراء والرحل والعمال المهاجرين والأقليات العرقية والأطفال العاملين والنساء وغير العاديين. ذلك لأن أحداً لا ينكر أن التعليم ركن أساسى من أركان الحياة الديمقراطية الصحيحة، بل هو ركن من اركان الحياة الاجتماعية مهما كان نظام الحكم الذى تخضع له[١]، الأمر الذى جعل مناقشة قضايا التعليم اليوم أكثر إلحاحاً.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تزايداً فى شكل وحجم بعض التغيرات العالمية والتى تترك أثراً بالغاً فى منظومة التعليم والتى يتحتم أن يتكيف معها التعليم فى مصر. ومن هذه التغيرات: الثورة العلمية– التكنولوجية المتقدمة التى يطلق عليها الثورة الثالثة، وثورة التكتلات الاقتصادية الكبرى والنمو السكانى المتسارع وصحوة الديمقراطية فى العالم، وخاصة تلك التى بدأت فى أوربا الشرقية ثم انتشرت فى معظم بلدان العالم النامى[٢].

ولملاحقة هذه التغيرات العالمية برز مفهوم التعليم بلا حدود الذى تبنته اليونسكو ليتمشى مع متطلبات العصر معتمداً على أساليب وأشكال تختلف عن تلك التى تبنتها النظم التعليمية التقليدية. ومن هذه الأساليب التعليم المستمر والتعليم باستخدام التكنولوجيا ومدارس المجتمع[٣].

وقد ازداد الاهتمام العالمى بتطور التعليم المستمر وتطويعه لتلبية حاجات الأفراد خاصة بعد أن علت الأصوات التى نددت بعدم ملاءمة مخرجات التعليم النظامى لاحتياجات متطلبات المجتمع وسوق العمل وما ترتب على ذلك من بطالة بين المتعلمين، وعدم كفاية الإمكانات المالية المتاحة للاستثمار فى التعليم النظامى وبخاصة وسط اقتصاد بلغ معدل التضخم فيه ١٧,٢٪ سنوياً فى الثمانينيات مقابل ٣,٥٪ فى الستينيات[٤].

وتشير الإحصاءات إلى أن الطلب على التعليم فى المنطقة العربية يزداد شدة، حيث بلغ عدد المقيدين بمراحل التعليم المختلفة حوالى (٣١) مليون طالباً وطالبة عام ١٩٨٠ وتوقع كومبز أن يرتفع العدد إلى ٦٩ مليوناً عام ٢٠٠٠م، وقد قدم هذا الدليل كومبز فى تشخيص أزمة التعليم فى العالم عام ١٩٨٥م[٥].

وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إلى أن معدل القيد بالتعليم العالى من الشريحة العمرية (١٨-٢٤) بلغ ٦٦٪ فى كل من الولايات المتحدة وكندا، ٤٢٪ فى كوريا الجنوبية، ٣٩٪ فى كل من اليابان وفرنسا، ٣١٪ فى أسبانيا، ٢٦٪ فى إنجلترا، فى حين بلغ ١٩٪ فى مصر[٦]. ولعل انخفاض هذه النسبة لا يعنى انخفاض الطلب على التعليم العالى بقدر ما يعنى قصور الإمكانات المادية والبشرية للدولة عن توفير فرص التعليم العالى لجميع الراغبين.

والحديث عن زيادة فرص التعليم العالى ينسحب إلى مسئولية الدولة فى توظيف الأعداد الهائلة من الخريجين، ولهذا فإننا نجد أن مصر أعلنت التحرر من سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين، وفك الارتباط بين الحصول على الشهادة التعليمية والحصول

على وظيفة مناسبة، وكانت أصوات تنتظر إعلان هذه السياسة حتى تؤكد ضعف فعالية التعليم الاقتصادية وصعوبة الإنفاق بسخاء على التعليم مع اقتصاد متضخم.

ومع دخول الدولة عصر العولمة عصر التكتلات الاقتصادية تزايد الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا، وأصبح على الفرد الحصول على أقصى ما يستطيع من كفاءة علمية وتكنولوجية تمكنه من الحصول على فرص العمل التى تناسب طموحه. ولهذا تزايد الطلب على المزيد من المعارف والمعلومات كأداة لتحسين ظروف الحياة وفرص العمل، وأصبح تزايد الطلب على التعلم ظاهرة تربوية عالمية معاصرة تفرض الحاجة إلى تطوير النظم التعليمية القائمة والبحث عن أنظمة جديدة قادرة على "تعليم أكبر عدد من الأفراد بنفقات أقل"[٧].

وفى عام ١٩٨٧ عقد المؤتمر القومى للتعليم فى مصر الذى أوصى بالاتجاه إلى صيغ بديله للتعليم الجامعى التقليدى بما يستجيب لاحتياجات المجتمع ويوفر فرص التعليم المستمر مثل الجامعة المفتوحة، وفى توصية تالية قرر المؤتمر ضرورة دراسة فكرة الجامعة المفتوحة ونماذج تطبيقها فى الخارج والعمل على تطبيقها فى مصر.

وفى عام ١٩٨٩ وافق المجلس الأعلى للجامعات على الأخذ بنظام التعليم الجامعى المفتوح للجامعات التى ترغب فى إقامته، على أن تنشأ البرامج فى التخصصات التى يحتاجها المجتمع. وفى عام ١٩٩٠ وافق المجلس على السماح للجامعات بإنشاء مراكز للتعليم المفتوح كوحدة ذات طابع خاص.

وكان إنشاء التعليم الجامعى المفتوح لتلبية نوع خاص من الطلب الاجتماعى يختلف عن الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى التقليدى. فهو طلب ممن حرموا من فرصة مواصلة التعليم الجامعى، وممن تخرجوا من الجامعة وفشلوا فى الالتحاق بفرصة عمل مناسبة وهم فى حاجة لنوع من الدراسة الجامعية تؤهلهم لفرصة عمل أفضل فى سوق العمل، وممن لم تتوفر لديهم القدرة المالية على مواصلة التعليم الجامعى التقليدى بعد الثانوية.

ولجذب الجمهور إلى الجامعة المفتوحة كانت السمة الأهم من هذه الصيغة التعليمية تخفيف شرط المؤهلات النظامية اللازمة للالتحاق، والتخفيف من غالبية القيود التى تميز بها التعليم الجامعى التقليدى مثل السن وعدد سنوات الدراسة والانتظام فى الدراسة وغير ذلك. والواقع أن كافة السمات التى وضعت لتميز التعليم الجامعى المفتوح لم تحقق إزالة كافة القيود، بل ظلت بعض القيود أمام تلبية الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، مثل القيود المالية والعمر والمكان ووسيلة التعليم ووسيلة الاتصال بالجامعة(٨)، ويكاد يُصبح التعليم المفتوح أكثر انغلاقاً فى بعض جوانبه.

ولعل التوسع فى التعليم الجامعى المصرى يرتبط بدرجة كبيرة بحجم الطلب الاجتماعى على التعليم كمدخل للتخطيط **Social Demand Approach** الذى يعنى محاولة إشباع طلب الأفراد الراغبين فى التعليم الجامعى فى حدود الإمكانات المتاحة. ومن ناحية أخرى فإن مهمة المخطط التعليمى تتحدد فى ضوء اختيارات السياسة التعليمية وما تحدده من أهداف وغايات وما يصدر من قرارات، وما تضعه من خطط وبرامج تحدد ملامح العمل فى المرحلة التعليمية.

ولهذا فإن دراسة الخطوط الفاصلة بين توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر واختيارات السياسة التعليمية تعد على درجة كبيرة من الأهمية لمحاولة وضع التصور المناسب لتطوير هذه المنظومة التعليمية الوثابة بما يناسب البيئة المصرية ومتطلبات المتعلمين.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات التعليم العالى والتعليم الجامعى فى مصر والعالم من الجانب التخطيطى، حيث اهتمت دراسة سعيد طه محمود (٢٠٠٠م)(٩) بحركة تدويل التعليم العالى وأهم العوامل والمبررات التى دعت إليها، وأهم ملامحها ومنها التعاون الأكاديمى والحراك الأكاديمى الدولى، وأكدت الدراسة على أهمية تدعيم الكفاية

الدولية للمواطنين وإكسابهم مهارات الحياة والعمل فى عالم يتحرك نحو عولمة السوق، ويعد التعليم العالى المفتوح أحد القنوات التى يمكن من خلالها تحقيق تدويل التعليم العالى التى اهتم بها البحث.

واهتمت دراسة محمد على عزب (١٩٩٩)(١٠) بالتعرف على إمكانات التعليم العالى المصرى لمواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى مع الاستفادة من بعض الخبرات الأجنبية المتقدمة فى هذا المجال،ودعت هذه الدراسة لإعادة هيكلة التعليم العالى وإنشاء كليات وأقسام جديدة تتصدى لدراسة تخصصات وعلوم حديثة أكثر ارتباطاً باحتياجات الطلب الاجتماعى من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى، وليست شعب التعليم المفتوح فى بعض الجامعات المصرية، إلا واحدة من وسائط مواكبة الجامعة للتقدم العلمى والتكنولوجى.

واهتمت دراسة محمد أحمد العدوى (١٩٩٨)(١١) بتحديد مفهوم الطلب الخاص على التعليم الجامعى وتحديد أهم عوامله ومنهجية التنبؤ به. وأكدت الدراسة على بعض العوامل المؤثرة فى طلب الأفراد على التعليم الجامعى وهى السعر ودخل الأسرة والاستثمار بالتعليم، كما تناولت بعض العوامل المحددة للطلب وهى تعداد السكان والعرض من فرص التعليم الجامعى، ونظم وسياسة القبول والاتجاه نحو تعليم الفئات المحرومة، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الهامة فى ميدان التخطيط للتعليم الجامعى فى مصر، وقد أفادت البحث الحالى فى الجانب الخاص بالطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح فى مصر.

وهدفت دراسة عبد الودود مكروم (١٩٩٦)(١٢) التعرف على مظاهر التحول الكبرى المتوقعة فى القرن (٢١) ومدى انعكاسها على المجتمع الإقليمى والعالمى ودور الجامعة فى مواجهة هذه التحديات المستقبلية التى تتمثل فى عصرنة المعرفة الأكاديمية وتحديث تقنيات التدريب. وأكدت الدراسة على ضرورة نفوذية الجامعة إلى سوق العمل لتلبية احتياجاته، وجاء ضمن التوصيات تنشيط دور الجامعة فى التربية المستمرة.

وانفردت دراسة هادية محمد رشاد (١٩٩٢)[١٣] بالتعرف على اتجاهات الطلب الاجتماعى على التعليم العالى بكل من مصر والسعودية والعوامل التى تحدده، وأوصت بضرورة ربط التوسع فى التعليم الجامعى بالزيادة السكانية والتنبؤ بالطلب الاجتماعى بدقة حتى يمكن تلبية هذا الطلب بشكل مناسب.

ومن الدراسات التى تناولت التعليم الجامعى المفتوح والتعليم غير النظامى فى البيئة المصرية والأجنبية دراسة نجوى يوسف إبراهيم (١٩٩٥)[١٤] التى استهدفت تقويم التجربة المصرية للتعليم الجامعى المفتوح والتخطيط لتطوير هذا النوع من التعليم واقترحت إنشاء برامج تربوية فى إطار جامعة مصرية مفتوحة.

واستعرضت دراسة معوض حسن إبراهيم (١٩٩٥)[١٥] تطور التعليم المفتوح فى العالم من التعليم بالمراسلة ثم التعليم من بعد إلى الجامعة المفتوحة، وذلك فى إطار تقويم برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى فى ضوء نظام التعليم المفتوح.

وبينت دراسة عبد السميع سيد أحمد (١٩٩٣)[١٦] أن التعليم الجامعى المفتوح فى مصر لا تحكمه فلسفة شاملة، وإنما تركت كل كلية لتحدد الأهداف التى تناسبها، فأصبح مشروعاً خاصاً بكل كلية وليس استحداثاً قومياً كما فى بعض البلدان المتقدمة، مما يشير إلى أن هذا النوع من التعليم يجعل الطلب الاجتماعى فى مرتبة متأخرة بعد توجهات الكلية والسياسة الجامعية.

وقامت صفاء محمود عبد العال (١٩٩٣)[١٧] بدراسة التعليم غير النظامى فى إسرائيل من حيث الفلسفة والأهداف والمؤسسات، وبينت الدراسة أنماط التعليم غير النظامى فى إسرائيل ومنها المدارس المسائية والنهارية ومدارس الأحد الإصلاحية وهى مدارس دينية، ومنها التعليم المفتوح وهو مؤسسة علمانية غير نظامية. وأشارت الدراسة إلى أن الهدف الأساسى لبرامج التعليم غير النظامى فى إسرائيل يتمثل فى تحقيق التكيف والانسجام بين المجموعات اليهودية والتوحيد الثقافى بين المواطنين.

وأوضحت دراسة محمود أبو زيد (١٩٩٢)[١٨] أن برامج التعليم المفتوح بجامعات القاهرة وطنطا والمنصورة لم تتمكن من إلغاء كافة القيود أمام تلبية الطلب عليها، وخاصة أمام المرأة والمعوقين ولازالت هناك مشكلات مالية أمام الطلاب لارتفاع سعر هذه البرامج.

وقدمت دراسة هدى عبد السميع حجازى (١٩٩١)[١٩] دراسة استطلاعية لاحتياجات المرأة المصرية من التعليم الجامعى المفتوح، وألقت الضوء على الصعوبات التى تواجه المرأة المصرية وأهم دوافعها للإفادة من نظم التعليم المفتوح وتلبية احتياجاتها، وتمثل هذه الدراسة نقطة انطلاق هامة للدراسة الحالية فى تشخيص توجهات الطلب الاجتماعى من المرأة المصرية للتعليم الجامعى المفتوح.

واهتمت دراسة محمد محروس إسماعيل (١٩٩٠)[٢٠] بتقويم تجربة جامعة الإسكندرية للتعليم المفتوح ودراسة اقتصاديات التعليم المفتوح فى مصر. وتتوحد هذه الدراسة مع بقية الدراسات السابقة التى اهتمت بتقويم التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، إلا أنها تميزت بالدراسة الاقتصادية لهذا النوع من التعليم. والدراسة بوجه علم هامة فى ميدان التخطيط لتطوير التعليم الجامعى المفتوح فى مصر.

وفى عام (١٩٩١) قام سليمان عبد ربه[٢١] بدراسة عن وظائف التعليم غير النظامى فى تحقيق التنمية الريفية المتكاملة. واهتمت الدراسة بالمؤسسات التعليمية غير النظامية ومنها مراكز تعليم اللغات والتعليم بالمراسلة والبرامج الإذاعية والتليفزيونية والتعليم المفتوح. وهنا نجد برامج التعليم المفتوح تعد ضمن مؤسسات التعليم غير النظامى نظراً لكونها تخرج عن سيطرة التعليم التقليدى وتتحرر من قيوده.

وتناولت بعض الدراسات فى البيئة المصرية التعليم عن بعد كأحد أساليب التعليم المفتوح ومن هذه الدراسات دراسة أمل عبد الفتاح محمد على (١٩٩٨)[٢٢]، التى استهدفت وضع تصور مقترح لنظام تدريبى عن بعد للمعلمين أثناء الخدمة فى مصر فى ضوء خبرات بعض الدول.

وقدمت نجوى يوسف جمال الدين (١٩٩٧)[٢٣] رؤية منظومية للتعليم عن بعد من حيث الأهداف والأنشطة، وتوصلت الدراسة إلى أهم العوامل المؤدية لنجاح طلاب التعليم من بعد ومنها الخلفية التعليمية وخصائص الشخصية والاهتمامات الإضافية للطلاب.

وفى عام (١٩٩٥) قام سعيد أحمد سليمان[٢٤] بدراسة لرؤية واقع تجربة التعليم عن بعد بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية فى ضوء الأسس والمبادئ والقواعد المنظمة، وطبقت الدراسة الميدانية على طلاب التعليم المفتوح بنفس الكلية، وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم المفتوح بجامعة الإسكندرية الذى يستخدم أسلوب التعلم عن بعد ليس إلا صورة أخرى لنظام الانتساب، وأوصت الدراسة بإزالة كافة القيود أمام هذه الصيغة التعليمية وإعداد المواد التعليمية ودليل للطالب مع تخصيص مرشد أكاديمى لكل مجموعة.

وفى محاولة للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية (١٩٩٥)[٢٥] لدراسة إمكانية استخدام التعليم عن بعد فى إطار التربية للجميع فى مصر، أظهرت الدراسة أن نجاح برامج التعليم عن بعد يتوقف على تحقيق التفاعل بين المعلم والمتعلم واتساع مجال الاتصال وتحقيق التغذية الراجعة، كما يتطلب الأمر الإفادة من مكونات الأنظمة الأخرى للمجتمع وإمكاناتها المكانية والتعليمية.

وتناولت بعض الدراسات الأجنبية التعليم عن بعد، ففى تايوان قام جون **Jun Shou 2000**[٢٦] بدراسة استهدفت تحديد الاحتياجات التعليمية للدارسين الكبار، ذلك لتصميم مجموعة العوامل التى تساعد الجهات المسئولة على تطوير مقررات التعليم عن بعد فى مجال تعليم الكبار ومساعدة الحكومة فى اقتراح سياسات تربوية مناسبة فى ضوء حاجات الدارسين والنواحى التربوية والسكانية.

وحول أهم موانع ودوافع طلب التعليم عن بعد والتى يمكن أن تؤثر فى تسجيل الطلاب فى هذا النوع من التعليم، جاءت دراسة روجر جوزيف **Roger Joseph 1999**[٢٧] التى استخدمت الاستفتاء والمقابلات الشخصية مع طلاب بعض مراكز

التعليم عن بعد، وأظهرت النتائج أن من أبرز عوامل الطلب الحاجة لتحسين نـوع المهنة أو مستواها وتقليل الصدام مع عملهم والحياة العملية والتشجيع المستمر من الأصدقاء أو أحد الزوجين، ومن موانع التسجيل نقص الموارد المالية وعدم توفر الوقت الكافى للالتحاق بالدراسة.

وفى جامعة نيويورك أكدت دراسة كاثلين Kathleen 1999[٢٨] إمكانية استخدام التعليم عن بعد داخل حرم الجامعة لتلبية احتياجات الأفراد المهنية والعلمية واحتياجات السوق.

وفى عام ١٩٩٨ اهتمت دراسة مكسيكية[٢٩] بتحليل الفروق بين التعليم المفتوح والتقليدى فى إطار جامعة نيومكسيكو من حيث عدد العاملين والطلاب وطرائق التعليم وأثر نظام الدراسة واستخدام التكنولوجيا فى التعليم عن بعد. وأسفرت الدراسة عن تميز التعليم عن بعد بسرعة التعلم والفهم، كما بينت الدراسة أن التعليم عن بعد يوفر الكلفة والوقت للمتعلم.

واهتمت دراسة ماريا Marie 1998[٣٠] بجامعة جنوب كارولينا بمقارنة التعليم المفتوح والتعليم التقليدى فى إكساب المحتوى العلمى وبعض المهارات الاجتماعية لدى الطلاب، وأظهرت الدراسة أن طلاب التعليم المفتوح قد اكتسبوا بعض المهارات التى تعتمد على تقنيات التعليم.

وأكدت دراسة كاثى Kathy 1998[٣١] على أهمية التعليم عن بعد فى الولايات المتحدة وإزدياد شعبيته ومعدلات القبول لهذا النوع من التعليم غير النظامى، وأظهرت الدراسة ضرورة إعداد المواد التعليمية التى تناسب مختلف المتطلبات والثقافات، واستخدمت الدراسة لكشف هذه النتيجة استمارة مسح لآراء عينة من طلاب التعليم عن بعد فى أربع جامعات فى الولايات المتحدة الأمريكية.

التعليق على الدراسات السابقة:

عرضت الصفحات السابقة بعض الدراسات السابقة التى تناولت التعليم الجامعى المفتوح فى مصر والعالم، حيث تناولت تقويم تجربة التعليم الجامعى المفتوح فى عدة مراكز فى مصر كما فى دراسة معوض حسين (١٩٩٥) ودراسة محمود أبو زيد (١٩٩٣)، ودراسة عبد السميع (١٩٩٣)، وركزت بعض الدراسات على التعليم الجامعى المفتوح من الناحية الاقتصادية فكانت دراسة ماريا (1998) Marie الأمريكية ودراسة جامعة نيومكسيكو، ودراسة محمد محروس إسماعيل (١٩٩٠) فى مصر. حيث ركزت هذه الدراسات على اقتصاديات التعليم المفتوح والمقارنة بينه والتعليم التقليدى من المنظور الاقتصادى والوقت الذى يقضيه الطالب فى الدراسة. وتناولت بعض الدراسات التعليم المفتوح من المنظور التخطيطى، فكانت دراسة نجوى يوسف (١٩٩٥) التى استهدفت وضع خطة مقترحة للتعليم الجامعى المفتوح فى مصر،ودراسة هدى عبد السميع (١٩٩١) التى حاولت تحديد أهم احتياجات المرأة المصرية من التعليم الجامعى المفتوح. وتناولت بعض الدراسات التعليم غير النظامى كنمط تعليمى يمثل التعليم المفتوح أحد أشكاله فكانت دراسة كاثى Kathie (1998) فى أمريكا حول الطلب على التعليم غير النظامى والحاجة إلى إعداد المواد التعليمية والتقنية لتناسب الطلب على التعليم غير النظامى فى بعض الولايات الأمريكية، ودراسة صفاء محمود (١٩٩٣) عن التعليم غير النظامى فى إسرائيل، ودراسة سليمان عبدربه (١٩٩١) عن دور التعليم غير النظامى فى التنمية الريفية، وجميع هذه الدراسات لم تتناول التعليم الجامعى المفتوح من منظور الطلب الاجتماعى عليه الأمر الذى جعل دراسة هذا الجانب على درجة من الأهمية البحثية شعر بها الباحث.

وعرضت الصفحات السابقة بعض الدراسات العربية والأجنبية التى تناولت التعليم عن بعد كوسيلة وأداة للتعليم المفتوح، فكانت دراسة جون شو Jun 2000 فى تايوان عن الاحتياجات التعليمية للكبار، ودراسة كل من روجر Roger 1999،

كاثلين Kathleen 1999 عن الطلب على التعليم عن بعد ومعوقاته، وجاءت بعض الدراسات المصرية لتقويم التعليم عن بعد فى مصر وتطويره، مثل دراسات أمل عبد الفتاح (١٩٩٨) ودراسة نجوى يوسف (١٩٩٧) ودراسة سعيد سليمان (١٩٩٥)، وتبين من ذلك ميل الدراسات المصرية إلى تقويم الواقع بصورة كلية ولجوء النادر منها إلى بناء تصورات مقترحة أو خطة مدروسة لتطوير هذا المجال، وتندر الدراسات المصرية التى تركز على بعد معين أو جانب ما من التعليم المفتوح، ومن ثم فإن ميدان تخطيط التعليم فى مصر فى حاجة إلى مزيد من الدراسات المتخصصة والبعيدة عن الشمول والتسطيح شعر بها الباحث.

كما عرضت الصفحات السابقة بعض الدراسات حول الطلب على التعليم العالى وتطويره لمواجهة بعض التحديات العالمية المعاصرة، فكانت دراسة سعيد طه (٢٠٠٠) فى تدويل التعليم العالى، ودراسة كل من محمد أحمد العدوى (١٩٩٨)، هادية محمد رشاد (١٩٩٢) حول الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى وهما دراستان هامتان للبحث الحالى لارتباطهما بقضية البحث، وجاءت دراستا محمد على عزب (١٩٩٩)، عبد الودود مكروم (١٩٩٦) لتمثل الدراسات التى اهتمت بتطوير التعليم العالى لتلبية التحديات العلمية والمعاصرة، وتأتى دراسة الطلب الاجتماعى للتعليم الجامعى المفتوح لتفيد من هذه الدراسات فى كل من صياغتها للمشكلة والتحليل النظرى لمحاورها.

وقد تباينت مناهج البحث التى استخدمت فى هذه الدراسات، حيث استخدمت معظم الدراسات المنهج الوصفى، بينما استخدمت بعض الدراسات منهج النظم ومنهج البحث المقارن، كما اعتمدت بعض البحوث على الاستبيان للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة، واستخدمت بعض البحوث المقابلات الشخصية بجانب الدراسة التحليلية النظرية، وتلجأ الدراسة الحالية إلى التحليل النظرى والاستبيان لجمع المعلومات حول محاور الدراسة مستخدمة المنهج الوصفى لتحقيق الهدف من البحث.

وقد أفاد الباحث من الدراسات السابقة فى:

أ - تحديد مشكلة البحث وأسئلته والهدف منه.

ب- التعرف على اتجاهات البحث المعاصر حول إشكالية الدراسة وهى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح.

مشكلة البحث وأسئلته:

تتحدد مشكلة البحث الحالى فى محاولة التعرف على توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر ومدى التقارب أو التباعد بين هذه التوجهات واختيارات السياسة التعليمية المنفذة فى مراكز التعليم الجامعى المفتوح فى مصر.

ويمكن صياغة مشكلة البحث فى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما أهم توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر؟

٢- ما مدى التقارب أو التباعد بين الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر واختيارات السياسة التعليمية المنفذة؟

٣- ما أهم ملامح التصور المقترح لتطوير سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر فى ضوء:

أ - توجهات الطلب الاجتماعى على هذا النوع من التعليم.

ب- الاتجاهات العالمية المعاصرة لهذا النوع من التعليم.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالى إلى:

١- استقراء أهم توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر.

٢- دراسة التقارب أو التباعد بين توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر واختيارات السياسة التعليمية المنفذة.

٣- وضع التصور المناسب لتطوير سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى ضوء الطلب الاجتماعى والاتجاهات العالمية المعاصرة لهذا النوع من التعليم.

أهمية البحث والمستفيدون منه:

تنبع أهمية هذا البحث من أهمية التعليم الجامعي المفتوح كصيغة تعليمية تتجه إليها أقلام الباحثين ورجال التربية لمواكبة التعليم لبعض التحديات العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وبعض التحديات المجتمعية باعتباره منظومة تعليمية تناسب الجميع وبخاصة الفئات المحرومة، وتحاول أن تلبي مطالبهم.

يقدم البحث تأصيلاً نظرياً يفيد المهتمين بالتعليم الجامعي التقليدي والمفتوح حول أهم محددات الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي المفتوح وكيفية قياسه والتنبؤ به كأحد مداخل التخطيط لتطوير هذا النوع من التعليم، ويتعرض البحث لأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة لتلبية الطلب الاجتماعي على التعليم المفتوح كواحد من صيغ التعليم غير النظامي في مصر.

يفيد البحث القائمين على برامج التعليم الجامعي المفتوح في مصر في توجيه برامج هذا النوع من التعليم بالجامعات المصرية لتلبية الطلب الاجتماعي ومواكبة أحدث الاتجاهات العالمية المعاصرة للوصول بهذه المراكز إلى أفضل مستوى ممكن بما يتمشى مع الإمكانات المتاحة.

ويقدم البحث الحالي تحليلاً لسياسة التعليم الجامعي المفتوح في مصر ويقدم تصوراً مقترحاً لتطوير هذه السياسة في ضوء التجارب العالمية المعاصرة وتوجهات الطلب الاجتماعي، والبحث بذلك يفيد المسئولين عن تخطيط وتطوير التعليم الجامعي المفتوح في المجلس الأعلى للجامعات والوزارات المهتمة بهذه القضية في مصر والبلاد العربية.

منهج البحث:

استخدم البحث منهج البحث الوصفي لوصف وتحليل سياسة التعليم الجامعي المفتوح في مصر، وعوامل الإقبال والإحجام للدراسة في هذا النوع من التعليم، وأهم الاتجاهات العالمية المعاصرة والإفادة منها في اقتراح ما يلزم للتطوير، كما يلجأ البحث

إلى استخدام الاستبيان فى دراسة ميدانية للتعرف على أهم توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح فى مصر.

حدود البحث:

اقتصر البحث فى الجانب الميدانى على بعض مراكز التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، وهى مراكز جامعتى: أسيوط والقاهرة للتعليم المفتوح.

مصطلحات البحث:

١- التعليم الجامعى المفتوح Open University

هو أحد صيغ التعليم الجامعى التى تتيح للطالب فرصة مواصلة الدراسة دون التقيد بشروط الانتظام فى الدراسة أو شروط أكاديمية أو زمانية أو مكانية أو عمرية.

٢- الطلب الاجتماعى على التعليم Social Demand

هو إجمالى عدد الطلاب المقيدين والمقبولين بالتعليم والذين يحاولون الحفاظ على قيدهم بالمؤسسة التعليمية حتى التخرج.

٣- السياسة التعليمية Educational Policy

هى مجموعة المبادئ والأهداف التعليمية والقرارات الصادرة لتنظيم العملية التعليمية والوسائل التى تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

خطوات البحث:

للإجابة عن أسئلة البحث اتبع الباحث ما يلى:

١- البحث عن أهم الدراسات والأدبيات السابقة حول التعليم الجامعى المفتوح.

٢- تحديد مشكلة البحث وأسئلته والإطار العام للبحث.

٣- إعداد خلفية نظرية للبحث حول الطلب الاجتماعى والخاص للتعليم الجامعى المفتوح وسياسته التعليمية، وتناولت:

- أهم التحديات التى تواجه التعليم الجامعى اليوم.
- سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر.

- الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح: مفهومه ومحدداته.
- الطلب الخاص على التعليم الجامعى المفتوح: مفهومه وعوامله.

٤- إعداد دراسة ميدانية للإجابة عن السؤال الأول للبحث، تضمنت إعداد استبانة حول توجهات الطلب الاجتماعى للتعليم الجامعى المفتوح ثم تحليل اســتجابات الطلاب عينة البحث.

٥- الإجابة عن السؤال الثالث بوضع تصور مقترح لسياسة التعليم الجامعى المفتوح فى ضوء توجهات الطلب الاجتماعى والاتجاهات العلمية المعاصرة لهذا النــوع من التعليم.

ثانيا: الإطار النظرى

التعليم الجامعى المفتوح فى مصر

بين السياسة الواعدة وأزمة المطالب

مقدمة:

يتميز التعليم الجامعى فى مصر بالتنافس الشديد من أجل الحصول عليه، كما يتميز بقدرته الفائقة على التوسع استجابة للطلب المتزايد من أفراد ينتمون إلى أصول اجتماعية واقتصادية متباينة ويختلفون فى قدراتهم الأكاديمية وميولهم المهنية.

وكان من نتائج هذا التوسع أن أصبح فى مصر (١٢) جامعة حكومية تضم (٢٤٥) كلية ومعهد حتى عام ١٩٩٨ فى مقابل(٩٤) كلية ومعهد عام ١٩٧٣[٣٢] وذلك بزيادة نسبية قدرها ١٦٠,٦%. ويقابل هذه الزيادة فى الكليات زيادة فى الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى، حيث قبل بالجامعة ٢٧٠ ألف طالب وطالبة عام ١٩٩٨ مقابل ٥٨ ألف طالب وطالبة عام ١٩٧٣ بزيادة قدرها ٣٦٥,٥%. ومما يشير إلى زيادة تحميل الجامعة بأعداد غفيرة من الطلاب،وتلك مسئولية خطيرة أولاها المجتمع للجامعة أن يعهد بهذه الأعداد الهائلة للجامعة لتقوم بدور التعليم والرعاية والإعداد للحياة العملية بكل تحدياتها ومطالبها.

ومع زيادة الطلب على الجامعة وزيادة أعداد المقبولين تزايدت ميزانية الجامعة وتزايد أيضاً الجدل حول كفاية الجامعة ونجاعها فى أداء الأمانة التى تحملتها؛ وهى مسئولية علمية ومجتمعية مزدوجة، واهتم البعض بتحديد أهم التحديات التى تواجه الجامعة اليوم لمحاولة إعادة صياغة الجامعة لمواجهة هذه التحديات.

ولعل أول تحد يواجه تطوير التعليم الجامعى هو زيادة التكلفة المالية والبشرية التى يتطلبها تشغيل الصناعة التعليمية بكفاءة داخلية عالية،ويذكر حامد عمار أن الدول العربية قد وصلت إلى ما يمكن اعتباره "السقف" فى الإنفاق الاستثمارى والجارى على التعليم، وهى لم تبلغ بعد حتى منتصف الطريق فى تحقيق التعليم

الإلزامى، أو فى التوسع نتيجة للطلب الاجتماعى أو لاحتياجاتها المحلية من المـوارد البشرية المدربة[٣٣]. ويأتى التحدى الثانى أمام التعليم الجامعى مسئولية إعداد الفنيين الذى يكاد يكون إعداداً وهمياً فى عصر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات. ويتناول هـذا القسم التأصيل النظرى للعلاقة بين سياسة التعليم الجامعى المفتوح، وقضية الطلـب الاجتماعى.

١- أهم التحديات المعاصرة للتعليم الجامعى فى مصر:

حقق التعليم الجامعى فى مصر طفرة كبيرة على المستوى الكمى فى إعداد الكـم الهائل من الخريجين، ولكن لا ينبغى أن نقصر دور التعليم الجامعى فى هـذه المهمـة المحدودة، وكأنما أصبحت هذه وظيفة خالدة لا تتغير، وكأننا نعيش فى مجتمع ثـابت القوى ولا يتطور.

والحقيقة أنه يجب النظر للتعليم الجامعى من منظور مجتمعى وفردى فى آن واحد، أى كما ندرس إمكاناته فى تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، يدرس أيضاً إمكاناتـه فى تلبية حاجات ومطالب الأفراد العلمية والتكنولوجية، كل هذا فى إطـار الاعـتراف بظروف وإمكانات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،وثمة بعض التحديـات المجتمعية التى تواجه التعليم الجامعى اليوم فى مصر فى القيام بهذه الرسالة،ومنها ما يلى:

أ - الطلب المتزايد على التعليم الجامعى:

وهو ظاهرة تميز التعليم بوجه عام فى مصر والبلاد العربية، كما تميز أيضاً التعليم الجامعى، حيث يقدر عدد الأطفال الذين لم تتوفر لهم أمـاكن دراسـية فى المرحلـة الابتدائية عام ١٩٩٠ بحوالى ١٥ مليون طالب معظمهم من الأقطار العربية كثيفـة السكان والأقطار الأقل نمواً، وفى المناطق الريفية والنائية، وفى قطاع المـرأة[٣٤]. ممـا يشير إلى حجم ظاهرة الطلب الاجتماعى على التعليم بوجه عام فى البلدان النامية.

ولما كان الطلب الاجتماعى هو المكون الرئيسى فى حمايـة التعليـم الجـامعى كرصيد استراتيجى كما تنظر إليه استراتيجية التعليم فى مصر[٣٥]، كان من الضرورى

أن تعمل الدولة جاهدة على حماية هذا الطلب والاستجابة له بسياسة التوسع فى فرص القبول بالجامعات،ومن ثم تعد ظاهرة الطلب على التعليم الجامعى فى حد ذاتها مطلباً استراتيجياً لتطوير التعليم الجامعى.

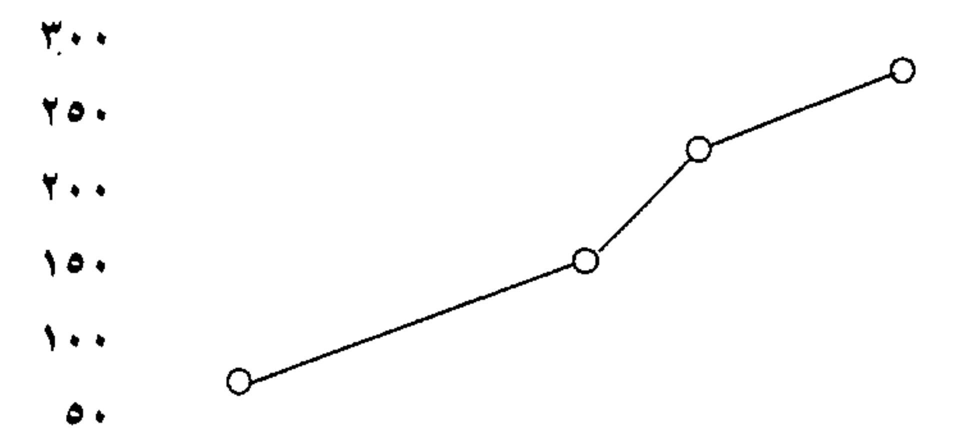
ومن ناحية أخرى فإن الطلب على التعليم من المنظور الاقتصادى يعد ضرورة لترويج سلعة التعليم الجامعى وتحسين قيمتها على الميزان الاقتصادى من خلال توازن العرض مع الطلب. وتتجه سياسة التعليم الجامعى فى مصر نحو تلبية الطلب الاجتماعى بالتوسع فى فرص القبول بالجامعات وفتح أبواب التعليم الجامعى للجماهير العريضة حتى أصبح تعليماً جماهيرياً بعد أن كان تعليماً للصفوة[٣٦]، وأصبح شكلاً حضارياً يجسد حرص الجماهير على نيل حقوقها فى التعليم والعمل، وذلك أن زيادة الطلب على التعليم تفرض ضغوطاً على أوضاع التنمية وسوق العمل فى المستقبل وهذا ما أكده تقرير محيا زيتون (١٩٩٧) حول مستقبل التعليم فى الوطن العربى فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية[٣٧].

وكان التوسع يفوق الإمكانات المتاحة أحياناً كثيرة حتى أصبحت جامعة اليوم جامعة الأعداد الكبيرة، ولكن ظلت أدوات التعليم كما هى مما شكل أعباء إدارية ومالية لا قبل للجامعات بها، وأصبحت حينئذ قضية الطلب الاجتماعى تمثل واحدة من التحديات التى تواجه التعليم الجامعى اليوم فى مصر.

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداد الطلاب المستجدين بالجامعات المصرية عام ١٩٩٧ بلغت حوالى أربعة أمثال أعداد الطلاب المستجدين عام ١٩٩١، أى خلال ستة أعوام تقريباً، حيث بلغ عدد الطلاب المستجدين بالجامعات المصرية ٦٩,٩٤٩ ألفا عام ١٩٩١، كما بلغ ٢٧٤,٦٥٢ ألفاً عام ١٩٩٧، بل إن أعداد المستجدين عام ١٩٩٦/٩٥ قفزت إلى ٢٣٧,٨٧٣ فى مقابل ١٤٨,٣٧٨ فى العام السابق مباشرة[٣٨].

ويمثل الشكل البيانى نمو أعداد الطلاب المستجدين بالتعليم الجامعى المصـــرى خلال الفترة ٩٠/٩١- ٩٧/١٩٩٨ السابق الإشارة إليها، ويوضح الشكل بـــطء هذا النمو حتى عام ١٩٩٥ ثم اتجاهه إلى التسارع فى نمط تعززه السياسة التعليميـــة خاصة بعد أن أعلنت الدولة الفصل بين التعليم الجامعى والتوظيف.





السنوات ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ .

شكل يبين نمو الالتحاق بالتعليم الجامعى فى مصر
فى الفترة ٩١/١٩٩٨ فى ضوء إحصاءات وزارة التربية والتعليم

ومع التوسع فى أعداد الطلاب المقبولين بالجامعة لم تحدث زيادة مماثلة فى أعـــداد أعضاء هيئة التدريس، فقد بلغت نسبة أعداد الطلاب لعضو هيئة التدريـــــس عـــام ٩٠/١٩٩١ حوالى (١: ٢٢,٤) ارتفعت إلى ١: ٣٣,٩) عام ١٩٩٨[٣٩]،وبرغـــم عدم توفر النسبة المعيارية التى تساعدنا فى فهم هذه النسب، إلا أنها تشير إلى العجز فى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة،وهو ما يصعب إدراكه بسبب ما نلمسه مـــــن توفـــر لأعضاء هيئة التدريس فى كثير من الكليات.

وتشير الإحصاءات حول التعليم العالى فى الوطن العربى إلى تزايـــــد معـــدلات الالتحاق بالتعليم العالى فى الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠) إذ بلغـــت نســـبة الالتحـــاق بالتعليم العالى بالوطن العربى عام ١٩٧٠ ٣,٣% من السكان فى السنوات العمريـــة (١٨-٢٣) سنة،وقد تزايدت هذه النسبة لتصل إلى ١٩,١ عام ٢٠٠٠، كما تصـــل

فى بعض البلدان العربية إلى ٣٥% من هذه الفئة العمرية، وهى نسبة عالية تضارع نظيراتها فى الدول الصناعية،ويشير الجدول إلى نمو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى.

جدول (١)

يبين نمو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى ١٩٧٠-٢٠٠٠

السنة	السكان (١٨-٢٣)	الطلاب بالألف	%
١٩٧٠	١٣٥٠٠	٤٤٥	٣.٣
١٩٨٠	١٩٢٠٠	١٣٢٠	٦,٩
١٩٩٠	٢٤٩٠٠	٢٩٥٠	١١,٩
٢٠٠٠	٣٢٤٠٠	٦٢٠٠	١٩,١

المصدر: حامد عمار، مرجع سابق، ص ٢١١.

وثمة بعض الأسباب يمكن أن نسوقها فى تفسير ظاهرة زيادة الطلب على التعليم الجامعى منها[٤٠]:

١- زيادة عدد السكان بشكل مطرد أخذ شكل الانفجار المتفاقم.
٢- عدم التوسع فى الفرص التعليمية الجامعية بنفس نسبة الزيادة السكانية حسب خطة مدروسة.
٣- زيادة إقبال المرأة على التعليم وعلى ممارسة الأعمال المهنية.
٤- زيادة مستوى المعيشة ومستوى الطموح الإجتماعى والعلمى لدى الأفراد.
٥- زيادة استهلاك المعرفة والحاجة إلى مزيد من المعلومات خاصة بعد دخول عصر المعلومات، ولاشك أن زيادة الطلب على التعليم الجامعى ترجع أيضاً إلى مكانة الجامعة الأكاديمية ومكانة طلابها الاجتماعية، والنظرة اللائقة التى تتمتع بها الجامعات كبيت للخبرة والمعرفة فى المجتمع.

ويذكر حامد عمار أن التحدى فى قضية الطلب على التعليم الجامعى يكمن فى تحقيق التوازن بين الطلب الفردى والطلب الاجتماعى على مخرجات هذا التعليم، أو بين تطلعات الأسرة واحتياجات المجتمع للمتخرجين[٤١]، ويعنى ذلك التوفيق بين

دوافع الأفراد للالتحاق بالتعليم الجامعي واحتياجات المجتمع من القوى البشرية كما ونوعا.

ب - التقدم العلمي والتكنولوجي:

ترجع دراسات عديدة الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى الفجوة المتزايدة فى مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي،وتسارع هذا التقدم فى عصر يتميز بتراكم المعرفة وسرعة تغيرها وأشكالها عبر طريق سريع للمعلومات واستخدامها فى بقاع مختلفة من العالم فى آن واحد، الأمر الذى جعل العالم كله قرية معلوماتية صغيرة.

وتعد عملية ملاحقة الجامعة لهذا التقدم العلمي والتكنولوجي واحدة من أبرز وظائف الجامعة فى إعداد القوى البشرية إعدادا يقوم على التخصص المعرفى والمهنى، ويناسب المستوى اللائق للترخيص بمزاولة المهنة[٤٢]، وأصبحت قدرة الجامعة وجودة الجهد التعليمي الذى تبذله تكمن فيما تزوده مخرجاتها من معلومات وخبرات ومهارات[٤٣]، وتشير دراسة حول المعطيات المعاصرة للجامعة فى الدول النامية إلى أن من أبرز أهداف الجامعة دفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي كي يأخذ مكانة القيادى،وذلك بإثراء المعرفة وتنميتها من خلال تنمية قدرات الطلاب على البحث والتحليل والتفسير والابتكار[٤٤].

ولما كانت المعرفة تنتج وتتغير وتنتقل فى سرعة هائلة، كانت عملية ملاحقة تقدمها واحدة من التحديات التى تواجه التعليم الجامعى اليوم فى مصر والبلدان النامية، ويربط بعض الباحثين بين التقدم العلمي والتكنولوجي كظاهرة ثقافية وأكاديمية تمثل تحديا أمام التعليم الجامعى، وبين العولمة كظاهرة ثقافية واجتماعية واقتصادية تجتاح هذا العصر، وتؤثر فى أداء الجامعة لرسالتها،والحقيقة أنه يمكن النظر لكل منهما على أنه سبب ونتيجة للآخر فى نفس الوقت.

وفى علاقتها بالتعليم العالى بزرت بعض مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي نوجزها فيما يلى[٤٥]:

١- سيادة العلم وظهور علوم جديدة.
٢- المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات مع تكنولوجيات جديدة فى مجـــالات الـــذرة والفضاء وغيرها.
٣- ظهور مصادر جديدة للطاقة.
٤- الاستثمار فى مجالات العلم والمعرفة.
٥- سرعة تبادل المنجزات العلمية والتكنولوجية.
٦- التوسع فى استخدام الحاسب الآلى.

ولعل ملاحقة هذا التقدم العلمى التكنولوجى فى المؤسسات الجامعية تعد مهمـــة شاقة فى ضوء الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة فى جامعاتنا اليوم، ويمثـــل البحـــث العلمى وسيطاً خصباً ونشطاً فى مساعدة الجامعة فى هذه المهمة، حيث يفرض التقـــدم العلمى على الجامعة ضرورة إيجاد بحوث مشتركة بين الجامعات الإقليمية ونظيراتهـــا فى دول العالم المتقدم وإعادة النظر فى علاقة الجامعة بغيرها من المؤسسات البحثية الدولية والمنظمات الدولية التى تهتم بحل مشكلات تطبيق تكنولوجيا العلم والإشراف علـــى مراكز البحوث فى العالم وتطويرها. ومن أمثلة هذه التنظيمـــــات منظمـــة التعـــاون الاقتصادى والتنمية (OECD) [٤٦]، ولعل عصر الاتصالات الذى نعيشه اليوم يمثـــل قوة هائلة تدفع الحاجة فى بلادنا لملاحقة هذا التقدم العلمى والتكنولوجى والدخول فى عصر تكنولوجيا المعلومات والاهتمام بالمعرفة من المنظور الاستراتيجى.

وتلخص دراسة محمد عزب ١٩٩٩ أهم أسباب تعثر سياسة التعليم فى مصر فى مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى فيما يلى[٤٧]:

١- ضعف الإمكانات المادية بســـبب الحـــروب المتتاليـــة والأزمـــات السياســـية والاختناقات الاقتصادية والاجتماعية.
٢- عدم دخول توجهات سياسة التعليم المقترحة لملاحقة هذا التقدم إلى حيز التنفيذ بسبب التركيز على كم التعليم وليس الكيف فى المرحلة الماضية.
٣- زيادة قوى جذب التعليم المصرى إلى الوراء ممثلة فى التلاميذ والبطالة.

٤- شيوع الاستظهار والسلطوية وتقييد فرص الإبداع.

ولعل التعليم الجامعى يستطيع أن يعيد صياغة نظمه وإجراءاته لفتح القنوات الملائمة لاختراق هذه الأزمة العلمية والتكنولوجية التى تمثل نقطة انطلاق استراتيجية للمجتمع المصرى كله إلى عصر العلم والتكنولوجيا.

جـ- نقص الإمكانات المادية والبشرية:

تمثل تكلفة التعليم الجامعى أكبر معدل تكلفة فى خدمات التعليم فى مصر والعالم. وتشير الإحصاءات إلى تزايد الإنفاق على التعليم الجامعى والتعليم الحكومى بوجه عام. حيث بلغت نسبة ما خصص للتعليم فى مصر من الميزانية العامة للدولة ١٣,٧% عام ١٩٩٥، ١٥,٦% عام ١٩٩٦. وقد بلغ نصيب التعليم الجامعى من ميزانية التعليم ٢٦,٣% عام ١٩٩٥، ٣٦,٦% عام ١٩٩٦[٤٨]، ولاشك أن قراءة هذه الإحصاءات توحى بتزايد الاهتمام بتمويل التعليم الجامعى فى مصر. ولكن عندما نأخذ فى الاعتبار تغير معدل التضخم وارتفاع الأسعار والتغير فى أعداد الطلاب يمكن ملاحظة زيادة متوسط التكلفة الحكومية للطالب الجامعى.

ونخرج بنفس النتيجة عند تحليل ميزانية الجامعات فى مصر خلال الفترة ٨٥-١٩٩٠ ولكن السبب هنا يختلف إذ تتميز هذه الفترة بانخفاض أعداد الطلاب، حيث إن أعداد الطلاب قد قلت بنسبة ٢٠,٥% خلال السنوات ٨٥-١٩٩٠ فى الوقت الذى تمتع فيه التعليم الجامعى بسخاء فى الإنفاق[٤٩]. ولهذا فإن الظاهرة واحدة وهى زيادة الإنفاق على الجامعة المصرية ولكن فعالية هذه الزيادة تختلف والأسباب أكثر اختلافاً.

ولعل السبب فى تزايد الاعتمادات المالية للتعليم الجامعى فى مصر يرجع إلى:

١- استمرار تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى وزيادة أعداد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والراغبين فى الالتحاق بالتعليم الجامعى.

٢- ارتفاع سعر الخدمة التعليمية الجامعية وبخاصة مع زيادة أعداد الطلاب فى الأقسام العلمية.

٣- اتجاه السياسة التعليمية إلى التوسع فى تلبية الطلب المتزايد على التعليم الجامعى والأخذ فى الاعتبار التوسع فى فرص التعليم الثانوى العام.

٤- الاتجاه نحو تحسين جودة التعليم الجامعى الذى يلقى بمزيد من المتطلبات المادية والبشرية على الجامعات.

وفى ضوء التفسير السابق تتضح أهمية بذل مزيد من الجهد والاعتمادات لتطوير التعليم الجامعى المصرى، الأمر الذى يطرح قضية البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم الجامعى فى مصر، وبالتالى جاءت الإمكانات المالية واحدة من التحديات التى تواجه الجامعة المعاصرة.

وبالإضافة إلى الأزمة المالية وعجز التمويل، هناك تحديات نوعية تتعلق بمستوى أعضاء هيئة التدريس وانتقاء المعيدين والمدرسين المساعدين ونظام البعثات الداخلية والخارجية وغير ذلك من الأمور التى تتطلب المراجعة والتطوير.

د- العولمة والتعليم الجامعى:

يعرف البعض العولمة بأنها تكتل للقوى العظمى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حساب الشعوب الفقيرة، وهى أحد أشكال الهيمنة على هذه الشعوب[٥٠] بعد أن بدأت تأخذ استقلالها وتتحرر من مظاهر التبعية للقوى العظمى، وهذا المفهوم ينظر إلى العولمة من زاوية الدول الفقيرة والصغرى، إلا أن تايلور Taylor يرى أن العولمة هى عملية صنع علاقات دولية تتخطى الحدود السياسية[٥١].

وعلى ذلك فإنه يصعب أن نسطر للعولمة دون تحديد الفكر الذى يسطر، وباستعراض بعض الكتابات التى بزرت فى فكر العولمة يتبين تعدد معانيها واختلاف

وجهات النظر بين مؤيد ومعارض، ففى حين يذكر بموضوعية أن العولمة عمليات موجهة تغطى العالم، يذكر أيضاً أنها دين وثنى جديد يعنى وحدانية آلية السوق[٥٢]، وليست تباشير القرن الجديد المسئولة عن هذه الظاهرة، ولكنها ظاهرة قديمة بسطت تأثيراتها المعاصرة فى العالم مع حدوث ما سمى بثورة المعلومات والاتصالات نتيجة تطور الحواسب والأقمار الصناعية وظهور شبكات الإنترنت.

فالعولمة بذلك ظاهرة لها تجليات متعددة اقتصادية واجتماعية وثقافية على منظومة الحياة المجتمعية بأكملها، بما فيها التعليم الجامعى.

والعولمة من المنظور الاقتصادى اندماج وتكتل دول العالم فى مجموعات متكاملة وممارسة حرية من نوع خاص لرأس المال والعمل، وظهور ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات والبنوك الدولية وزيادة نشاط المنظمات الاقتصادية العالمية مثل صندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

ولاشك أن لشيوع هذا المفهوم الاقتصادى تأثيره على مؤسسات التعليم العالى فى بلدان العالم،وقد يكون ذلك فى صورة إعادة صياغة للمهارات والمعارف التى يهتم التعليم الجامعى بنقلها للطلاب لتناسب المنظور العالمى، كما قد يلمس هذا التأثير أيضاً الجانب المنظومى لمؤسسات التعليم العالى، حيث يزداد الاهتمام بالتعليم الجامعى الخاص والاهتمام بزيادة المصروفات الدراسية للطلاب.. وفى أستراليا كان لاقتصاد العولمة تأثيره فى التعليم الجامعى حيث كان سببا فى تعديل بعض الخطط الدراسية فأدخلت بعض البرامج حول الإدارة حسب الطلب والعمل بالفريق واللامركزية، وإدارة الجودة الشاملة ضمن البرامج الدراسية بالجامعة[٥٣].

وتظهر أبرز سمات العولمة الاقتصادية فى النواحى التجارية،حيث نجد هدف معظم الشركات عند إنشائها هو الاستثمار والكسب المادى وتحقيق الرفاهية دون تقدير لما قد يترتب على ذلك من ممارسات فردية ومجتمعية، وكذلك يزداد النشاط الإعلانى فى السوق فى عصر العولمة،ويتجه نحو زيادة الاستهلاك،ولكن قد لا يتجه نحو تلبية

الاحتياجات القائمة لدى الأفراد بل يتجه نحو خلق احتياجات جديدة يمكن تسميتها باحتياجات العولمة، ثم يقدم المعلن السلعة التى تلبى هذه الحاجة الجديدة، والسؤال هنا إذا كنا نؤكد على كون التعليم سلعة استثمارية اليوم، فلما لا يروج النظام التعليمى لهذه السلعة؟ ولماذا لا يوجه المستهلك نحو استهلاك سلعة تعليمية معينة يعوزها التخطيط الاجتماعى والاقتصادى للسوق.

ويذكر رمزى زكى فى تقديمه لكتاب فخ العولمة أن استخدام الإعلان لترويج السلعة يجبر المستهلك على الشراء وإذا زاد الطلب تقوى المنافسة[٥٤]، ولهذا لماذا تصنع المنافسة فى التعليم الجامعى ونستخدم فكرة الترويج، ونكتب صفحة مضيئة فى كتاب العولمة.

والحقيقة أن التعليم الجامعى يعتبر أحد الأوتار التى تتحرك فى سيمفونية العولمة وأنغامها التى تصر الدول العظمى على عزفها فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتلقى التجليات الاقتصادية بظلالها على بقية ممارسات المجتمع العالمى، فنجد التجليات الاجتماعية والسياسية تحركها المصالح الاقتصادية المعولمة، وقد عبر عن ذلك بيير Bear بقوله: إن العولمة تحرر القومية الدولية متجهة نحو الفكر الإنسانى الموحد[٥٥]، ومن ثم نلمس عجز الدولة عن السيطرة على بعض القضايا السياسية والاجتماعية الإقليمية مثل: قضايا البيئة والمخدرات والإرهاب والتسليح والتصنيع، وبرزت السلطة العالمية أمام السلطة الإقليمية للدولة، فكان مثلاً البرلمان الأوربى ومنظمة العفو الدولية، وبرز الاهتمام بصياغة تشريعات دولية فى كثير من المجالات الدولية مثل الإرهاب والمخدرات وحقوق الإنسان والملكية الفكرية.

ولا ينعزل التعليم الجامعى بعيداً عن بصمات العولمة السياسية، حيث نجد تجارب عديدة لجامعات تحاول إعادة صياغة برامجها بما يتلاءم مع متطلبات العولمة السياسية، ومثال ذلك ظهور الجامعة الأوربية ومقرها بلجيكا[٥٦]، هذا بخلاف أقسام التعليم

المفتوح التى تقبل الطلاب من كافة بلدان العالم فى جامعات أوربية متعددة، كذلك فمن الاتجاهات التربوية المعاصرة استخدام التعليم فى القضاء على العنصرية والتعصب، ولعل العولمة السياسية واحدة من الدوافع التى تكمن وراء هذا التوجه فى نظم التعليم بوجه عام والتعليم الجامعى بوجه خاص.

ومن أثواب العولمة البراقة العولمة الثقافية التى يحار البعض فيقلبون الكلمات للإشارة عن نمط ثقافى جديد يصبغ ثقافة البلدان المختلفة من أدناها إلى أقصاها، وغالباً ما يكون هذا النمط هو ثقافة الأمة الأقوى: متمثلة فى الثقافة الأدبية أو الثقافة الأمريكية، والعولمة ثقافة غير مكتوبة تبث قيمها الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية، فتغير بها شكل الحياة وأساليبها فى البلدان(٥٧)، حيث يذكر أنه فى الصين وخاصة فى شنغهاى بدأت تختفى بذلة ماو من الثقافة الصينية وهى بذلة زرقاء ذات ياقة عالية مغلقة، وحلت محلها البذلة الأوربية.

وتأثر التعليم أيضاً بهذا المد الثقافى، فكان انتشار المدارس الأجنبية، وزيادة الاتجاه نحو خصخصة التعليم،وزيادة طوابير هجرة العقول عبر السفارات الأجنبية للدول الصناعية، وبعبارة أخرى حلت ثقافة التدويل محل بعض أبعاد الثقافة القومية، وحلت ثقافة الصوت والصورة محل ثقافة الكتاب، وثقافة إثارة الغرائز والتسلية الوقتية محل ثقافة الرضا والاقتناع.

وهنا تزداد أهمية مواجهة الجامعة لهذا التحدى الثقافى الهائل كى تتولى دورها المنشود فى حماية الثقافة القومية والهوية الثقافية وبناء مهارات الجدارة والقدرة على المنافسة فى عصر السماوات المفتوحة.

وكل هذه التحديات تلقى بظلالها على التعليم الجامعى فى مصر وكأنها تأخذ بيده لخلق منظومة تعليمية جديدة موازية وبديلة، منظومة تتيح فرص الاتصال المباشر بنظيراتها فى العالم، منظومة تتيح فرصة التعليم والتعلم عبر الحدود الدولية وداخل الوطن، هى بالأحرى منظومة دولية كما سميت فى دراسة سعيد طه محمود

(٢٠٠٠)[٥٨]،والتى حدد معالمها فى تحقيق التعاون الأكاديمى الدولى والحراك الدولى وتطوير البرامج والأنشطة التعليمية ذات الطابع الدولى.

ويعد التعليم الجامعى المفتوح الصيغة التعليمية الملائمة لمواجهة هذه التحديات، حيث يتيح فرصة للانفتاح الأكاديمى للطلاب حسب مستوياهم وقدراهم،كما يتيح فرصة تلبية الاحتياجات الفردية للطلاب بما يحقق ويشبع الطلب الاجتماعى العام.

٢- سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر وأهم اختياراتها:

أمام التحديات سالفة الذكر- وغيرها- بدأت دول كثيرة فى إعادة النظر فى سياسة التعليم الجامعى لديها، للتأكد من امتلاك الآليات التى تواجه هذه التحديات، مع الثقة بأن تطوير التعليم الجامعى هو المدخل العصرى لدخول القرن الجديد وتحقيق السبق والإنجاز المطلوب.

وما دام حديثنا ينصب على سياسة التعليم الجامعى المفتوح، فإنه يكون من المفيد التحقق من معنى السياسة التعليمية وحدودها وأهم خصائصها.

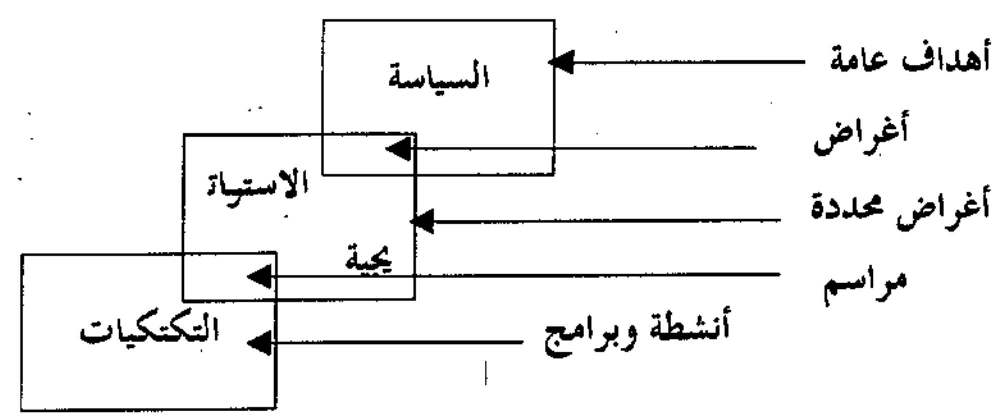
فالسياسة هنا تصور واضح للأفعال التى ينبغى أن يحققها العمل التربوى وهى مجموعة المبادئ والأهداف الدالة على الوجهات الرئيسة للعمل وعلى وسائل القيام به فى الظروف والإمكانات المتوقعة.

والسياسة التعليمية جهد مجتمعى لترجمة أهداف المجتمع لتوجيه العمل التعليمى وهى تتميز ببعض الخصائص منها أنها ترجمة لأهدف المجتمع إلى أهداف تربوية، أى أنها توجيهية وليست تفصيلية،وهى ثابتة -لحد ما- لأنها مستقرة ويجب ألا تتأثر بتغير الأفراد والمسئولين، وهى تتميز بالترابط والشمول والتكامل أى أنها تربط مكونات التعليم ببعضها البعض،وتربط أهداف التعليم بواقع المجتمع ومشكلاته.

وتنطلق سياسة التعليم فى مصر من النظرة للإسلام كعقيدة ونظام وما ينطوى عليه من قيم إنسانية واتجاهات فكرية، كما تنطلق من الواقع الاجتماعى الذى

يعاصره التعليم والذى من أبرز تحدياته الفكر المعولم بتجلياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية. وتنطلق من تصور مدروس للمستقبل وتحقيق الأهداف المنشودة،وكذا واقع منظومة التعلم وموقعها تجاه قضايا الفكر الإنسانى المعاصر مثل العولمة والاقتصاد والمجتمع.

وتختلف السياسة التعليمية عن استراتيجية التعليم، حيث تمثل الاستراتيجية الدرجة الثانية فى تسلسل تطبيق الأهداف التربوية بعد السياسة حيث تقوم بعملية ترجمة لأهداف السياسة التعليمية لخط سير محدد لبلوغ الأهداف المنشودة، ثم تأتى خطوة وضع التكتيكات أو العمليات الإجرائية التى تتم بوضع الأنشطة والبرامج المناسبة لخط السير الذى سبق تحديدها وذلك وفق أولويات معينة ترتبط بإمكانات الواقع المالية والنوعية، ويوضح الشكل العلاقة الجدلية بين السياسة والاستراتيجية والتكتيكات.



وتتميز السياسة التعليمية بخصائص الشمول والتوازن والمرونة، مثلها فى ذلك مثل أية عملية لتخطيط التعليم، كما تتميز بالمشاركة الواسعة فى بنائها بين كافة أجهزة المجتمع التشريعية والسياسية والتنفيذية.

ورغم إن رسم السياسة التعليمية وتحديد مساراتها من بين سلطات الدولة، إلا أن اختيارات هذه السياسة أمر تتدخل فيه عناصر متعددة مثل الدولة والطبقة الاجتماعية والتوجهات السياسية السائدة ومدى انحياز الدولة، لصالح طبقات اجتماعية معينة(٥٩).

والجامعات مؤسسات علمية لها أهدافها التى تميزها كمؤسسة تعليمية لها طابع خاص فى المجتمع، وتهدف كما هو مبين فى قانون تنظيم الجامعات (٤٩) الصادر عام ١٩٧٢ إلى تحقيق ثلاث مجموعات من الأهداف هى: الأهداف المعرفية الأكاديمية والأهداف البحثية التجديدية والأهداف المجتمعية الخدمية، ولتحقيق هذه الأهداف توجهت سياسة التعليم الجامعى فى مصر إلى الاختيارات التالية[٦٠]:

١- التوسع فى التعليم الجامعى، وقد جاء هذا الاتجاه معبراً عن حاجات فعلية للمجتمع فى حقبة التحرر الوطنى، كما إنه جاء استجابة للتغيرات العالمية. وكان التوسع مقترناً بالاتجاه نحو تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين، وما يتطلبه من تلبية الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى.

وبدهى أن استيعاب المزيد من المتعلمين فى التعليم الجامعى كانت له جوانبه الإيجابية؛ حيث بدأت أعداد الخريجين فى التزايد حتى اقترب سوق العمل من التشبع خاصة مع تزايد الاتجاه نحو إحلال الآلة محل اليد العاملة، والاهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى، فبدأ الطلب على خريجى التعليم الجامعى فى التراجع،وكانت ظاهرة بطالة المتعلمين.

وكرد فعل لظاهرة بطالة المتعلمين، ظهر الاتجاه نحو ترشيد القبول فى الجامعات ما أمكن، فكانت سياسة التعليم الجامعى تقاوم الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى، وقد أكدت ذلك الخطة التعليمية ٨٨-١٩٩٢، ثم أكدته وثيقة سياسة التعليم فى مصر عام ١٩٩٠، التى أشارت إلى:

أ - تناقص أعداد المقبولين فى التعليم الجامعى فى السنوات الخمس حتى ١٩٩٠، حيث بلغ عدد المقبولين بالجامعات المصرية عام ١٩٨٧ حوالى (٨٣) ألف مقابل (٦٧* ألف عام ١٩٩٠ بانخفاض قدره ١٩,٣% خلال ثلاث سنوات فقط.

ب-تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى خلال الفترة ٨٨-١٩٩٢، وهى نفس فترة الخطة الخمسية المشار إليها، ويؤكد ذلك الجدول التالى[٦١]:

جدول (٢)

حجم الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى مصر

فى الفترة ٨٣-١٩٩٣

البيان / السنة	الناجحون فى الثانوية العامة	المقبولون بالجامعات	نسبة المقبولين %
١٩٨٣/٨٢	١٤٣٥٥٠	٩٣٤٠٩	٦٥,١
١٩٨٥/٨٤	١٥٦٧٩١	٨٦٤٤٠	٥٥,١
١٩٨٧/٨٦	١٨٧٥٨٩	٨٢٨٩٧	٤٤,٢
١٩٩٠/٨٩	١٣٣٩٣٥	٦٦٩٩٠	٥٠,٠
١٩٩٣/٩٢	١٦٥٨٧٤	١١٠٣٢٣	٦٦,٥

وترتب على سياسة مقاومة الرغبة فى الالتحاق بالتعليم الجامعى أن لجأ أولياء الأمور إلى الدروس الخصوصية للحصول على أعلى الدرجات التى تقدم الطالب إلى أبواب الجامعة. وأصبح الطالب وذووه ينفقون عدة آلاف من الجنيهات مقابل زيادة نصف درجة فى مجموع درجات الثانوية العامة قد يحققها الطالب آخر العلم ودون تردد.

٢- التوسع فى القبول فى التعليم الفنى واعتباره مجرى تحويلى عن التعليم الثانوى العام وخفض نسبة المقبولين فى التعليم الثانوى العام لتصل الى ٣٠% من الطلاب، ولاشك أنه كان لهذه السياسة مبرراقما، فقد برزت فى وقت لم يكن للتعليم الجامعى دوره الملموس فى تحسين أوضاع الفرد أو الدولة بسبب زيادة معدلات البطالة، وحتى مع التحاق الخريج بالعمل الحكومى، فلم يكن العائد مغرياً بدرجة ملموسة بالمقارنة بنظيره الذى يمكن أن يتقاضاه فى دولة عربية أخرى.

٣- نصت وثيقة "مبارك والتعليم "الصادرة عام ١٩٩٥" على توسيع فرص القبول فى الجامعات، والفصل بين الشهادة العلمية والوظيفية، ويعنى هذا التصريح بالعودة لاحترام رغبات ومطالب الأفراد للتعليم الجامعى، واعتبار التعليم سلعة استراتيجية لا يمكن التضييق عليها أو تقليصها،واعتباره مطلباً جماهيرياً يتصل

اتصالا مباشرا بالأمن القومي للدولة،ويوضح الجدول التالى ملامح سياسة التوسع فى التعليم الجامعى[٦٢].

جدول (٣)

تطور القبول بالجامعات المصرية فى الفترة ٩٢-١٩٩٥

	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
المقبولين	٧٤٣١٠	١١٠٣٢٣	١٣١٠٠٧	١٤٨٣٧٨
الرقم القياسى	١٠٠,٠٠	١٤٨,٥	١٧٦,٣	١٩٩,٧

ويشير الجدول إلى تزايد أعداد المقبولين فى التعليم الجامعى، حيث تضاعف عدد المقبولين خلال ثلاث سنوات تقريبا، وأصبحت بذلك الجامعة مؤسسة تعليمية جماهيرية قادرة على التكيف مع اختيارات السياسة التعليمية فى الدولة.

٤- اتجهت سياسة التعليم الجامعى فى مصر نحو مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجى العالمى، وذلك بإتاحة فرص التعليم المستمر مدى الحياة من خلال مؤسسات التعليم الجامعى وذلك استجابة للمتغيرات العلمية والمعلوماتية التى صاحبت عصر العولمة الذى نعيشه اليوم، وذلك من خلال:

أ - التوسع فى استخدام الحواسب الإلكترونية،وزيادة المعامل المجهزة بأحدث الإمكانات.

ب- تطوير البرامج الدراسية فى ضوء المستويات العلمية والتكنولوجية العالمية.

جـ- إدخال شبكات المعلومات داخل مؤسسات التعليم الجامعى حتى يتسنى الحصول السريع على المعلومات.

د - الأخذ بأساليب التعليم عن بعد والتعليم المفتوح وذلك حتى تنمى لدى الفرد القدرة على تعليم ذاته ويكون التعليم "خالق المعرفة وليس مجرد المحتفظ بالمتاح منها"[٦٣]. وذلك لأن نوعيات العمل المتاحة لم تعد فى أغلبها فرصا دائمة مدى الحياة، إذ تتطلب التجديد للمعلومات والمهارات باستمرار، مما يتطلب إتاحة الفرص لمواصلة التعليم وتقديم فرص التدريب

المستمر، والبحث بجدية فى إنشاء مؤسسات التعليم الجامعى المفتوح وغيرها من الصيغ التى تهتم بتوفير التعليم للجميع.

وسوف يستعرض الباحث فيما يلى بعض اختيارات سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر على المستويات الثلاثة: الأهداف والغايات، القرارات الخاصة ببعض البرامج، والبرامج المنفذة بالفعل وأهم سماتها.

١- التعليم الجامعى المفتوح: المفهوم - الأهداف:

تشير أدبيات التعليم المفتوح إلى أن مفهوم التعليم المفتوح من المفاهيم التى تحمل عدداً من المعانى، وقد عُرف التعليم المفتوح فى بداية الأخذ به بأنه نوع من التعليم لا يكون فيه الطالب على اتصال مباشر مع المعلم، حيث يواصل الدراسة أثناء تواجده بالمنزل أو فى أى مكان بعيداً عن مركز التعليم،وفى هذه الحالة تمر المادة العلمية بمراحل تجهيز وإعداد ثم بمرحلة نقل وتخزين حتى تصل إلى الطالب المستهلك للخدمة التعليمية(٦٤).

وقد يكون المقصود من التعليم المفتوح التخفيف من شروط القيد والسن والمستوى الأكاديمى للمتعلمين عند التحاقهم بالمؤسسة التعليمية، كما يقتضى التعليم المفتوح التخفيف من كثير من القيود التى تميز التعليم التقليدى مثل: القيود الزمنية أو القيود المكانية أو القيود الفنية ممثلة فى محتوى وطرائق التدريس التقليدى. ومن ثم فإن الهدف الذى وجد من أجله هذا النوع من التعليم هو التخفيف من نمطية التعليم النظامى وشكليته بغرض توفير الفرص التعليمية اللازمة لأولئك الذين لا يستطيعون الإفادة من الفرص التعليمية النظامية لظروف شخصية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تربوية(٦٥).

والواقع أن كافة السمات التى وضعت لتمييز التعليم الجامعى المفتوح لم تحقق إزالة كافة القيود، بل ظلت بعض القيود أمام الطلاب،وكان من هذه القيود القيود المالية والعمر والمكان ووسائل التعليم ووسائل الاتصال،وعلى ذلك فإن سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر يجب أن تتجه إلى(٦٦):

أ - توجيه الطلاب لاستنباط وتحقيق الأهداف التعليمية لمنظومة التعليم طوال فترة الاتصال بالبرنامج.

ب- إتاحة فرص المشاركة لجميع الطلاب دون اشتراك الحصول على درجة علمية ودون السعي للحصول على شهادة معينة باعتبارها الجائزة الوحيدة.

جـ- توفير المرونة اللازمة لتلبية الحاجات الفردية للطلاب باستخدام الوسائل السمعية والبصرية.

د - اكتساب المهارات الضرورية فى التعليم الجامعى المفتوح وهى:

- مهارات النشاط الصناعى والمهنى.
- مهارات الحياة الاقتصادية والسياسية المعاصرة.
- دراسات إضافية عالية التقنية فى مجالات الإحصاء والاتصال والحاسبات والإدارة الهندسية باعتباره من العلوم المعاصرة فى العصر الحالى.

وعلى ذلك فإنه يمكن الاعتماد على التعليم الجامعى المفتوح كأداة فعالة فى تحقيق الأهداف المتكاملة لعملية التربية والتى أشار إليها تقرير اللجنة الدولية للتربية فى القرن (٢١) والذى أكد أن التربية يجب أن توجه أنشطتها لتحقيق أهداف أربعة هى: المعرفة، العمل، التكيف مع الآخرين، بناء الشخصية[٦٧].

ومن أهم اختيارات سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر[٦٨] ما يلى:

أ - إتاحة فرص التعليم الجامعى للطلاب الذين لم يستطيعوا الانتظام فى الجامعات التقليدية بسبب انخفاض درجاتهم فى تنسيق القبول بالجامعات.

ب- إتاحة فرص التعليم الجامعى للطلاب الذين حالت ظروفهم المادية والاجتماعية للالتحاق بالجامعة بعد حصولهم على الثانوية العامة.

جـ- إتاحة فرص التعليم الجامعى أمام الطلاب الحاصلين على الدبلومات الفنية، فلا يكون باب التعليم قد أوصد أمامهم.

د - تخفيف الطلب المتزايد على التعليم بالجامعات الأجنبية ثم دخول الجامعة المصرية النظامية من الأبواب الخلفية.

هـ- يتحمل طلاب التعليم الجامعى المفتوح نفقات تعليمهم لتخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

و - يشترط للقبول أن يكون المتقدم قد أتم الدراسة الثانوية وألا يقل السن عن ١٨ سنة.

وأخذت سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر بأسباب انفتاح التعليم، ولكن لا تزال هناك ضوابط مالية وعمرية وإدارية تعوق التقدم المنشود لطلاب التعليم الجامعى المفتوح.

٣- شروط القبول فى برامج التعليم الجامعى المفتوح فى الجامعات المصرية:

بدأ العمل فى برامج التعليم الجامعى المفتوح فى مصر فى شكل برامج تابعة للجامعات التى ترغب فى هذا النوع من التعليم،ولم تمض ثلاث سنوات من إصدار القرار حتى أخذ بهذه البرامج وبدأ العمل بها.

وفى عام ١٩٩٠ بدأ العمل ببرامج التعليم المفتوح فى مصر بقبول أفواج من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة أو الدبلوم الفنى دون النظر إلى السن أو سنة التخرج، ولوحظ أن التعليم المفتوح أصبح بوابة خلفية لدخول الجامعة لذوى المجاميع المنخفضة فى الثانوية العامة، ولهذا أصدر المجلس الأعلى للجامعات قراراً بضرورة مرور خمس سنوات على حصول الطالب على الثانوية العامة أو ما يعادلها(٦٩).

وكما هو واضح فإن افتتاح برامج التعليم المفتوح متروك لإدارات الكليات والجامعة التى تضمها، ولهذا فإن تحديد شروط خاصة للالتحاق بهذه البرامج جاء بطريقة متفرقة مع كل شعبة، وفيما يلى موجز شروط القبول ببرامج التعليم المفتوح فى مصر(٧٠).

أ - شروط عامة:

١- الحصول على الثانوية العامة أو الأزهرية بشرط مرور خمس سنوات على الأقل من تاريخ الحصول عليها.

٢- (أو) الحصول على مؤهل فوق المتوسط.

٣- (أو) الحصول على مؤهل عال من إحدى الجامعات المعترف بها.

ب- شروط خاصة:

- بالنسبة للقبول ببرامج الدراسات القانونية بجامعة القاهرة لا يقبل الحاصلون على شهادات الثانوية الفنية.
- بالنسبة للقبول ببرامج الإعلام والترجمة بكليتى الإعلام والآداب يشترط اجتياز الاختبار الشخصى للمتقدمين.

وتشير الإحصاءات إلى أن برامج التعليم المفتوح قد ساهمت بقبول أعداد هائلة من الطلاب بلغت (١٨٥٠٠) طالبٍ وطالبة بمراكز كليات التجارة عام ١٩٩٣، يقابلها ١٥٦٠ طالباً وطالبة بمراكز كلية الزراعة بجامعة القاهرة فقط فى نفس العام، هذا بخلاف الطلاب بالفرق الدراسية الثانية والثالثة والرابعة بهذه المراكز.

ويشير أحمد إسماعيل حجى إلى أن برامج التعليم المفتوح استبعدت فى شروط القبول ما يلى[٧١]:

أ - الحصول على درجات علمية بعد الدرجة الجامعية الأولى.

ب- قبول غير الحاصلين على الشهادة الثانوية بكل أنواعها.

جـ- أن تكون الجامعة المفتوحة مشروعاً أهلياً خاصاً، فى حين أن برامج التعليم المفتوح حالياً ينظر إليها كمشروع خاص بكل كلية.

وتشير دراسة شروط القبول هنا إلى أن ثمة صعوبات لازالت تعوق الطلاب عن التقدم للدراسة والاستمرار فيها.

٣- أهداف برامج التعليم الجامعي المفتوح في مصر:

قدمت الصفحات السابقة بعض التحديات المعاصرة الـتى تواجـه التعليـم الجامعى فى مصر، ومنها زيادة الطلب الاجتماعى والفردى، والعولمة، وأزمة التمويـل، والانفجار المعرفى والتكنولوجى،ومع قناعة بلدان العالم والتوسع فى تطبيـق تكـافؤ الفرص التعليمية، كان الاتجاه العالمى نحو الاهتمام بالتربية المستمرة.

ويعد التعليم الجامعى المفتوح صيغة تعليمية ملائمة لتحقيـق أهـداف التربيـة المستمرة للجماهير،وخاصة لمن حرم من مواصلة التعليم، وتخفيـف الضغـط عـن مؤسسات التعليم العالى. ويذكر فابل رايس Phil R. 1995 أن التعليـم المفتـوح يتحرر من قيود المؤهلات القبلية اللازمة للدارسين ويوفر فرصاً تعليمية مناسبة لسرعة التعليم، إلا أنه يحرم الدارسين من روح المنافسة والحوار الـتى توفرهـا المحـاضرات الحية[٧٢].

ويهدف التعليم الجامعى المفتوح إلى تحقيق[٧٣]:

أ - تحسين جودة التعليم الجامعى والخريجين عن طريق إدخال نظام التعلم الذاتى مـع استخدام الوسائل والمعينات التعليمية المساعدة للتعلم.

ب- تلبية الطلب الاجتماعى والطلب الفردى للتعليم المفتوح عن طريق فتح مجـالات مختلفة للتخصص للطلاب من خارج التعليم التقليدى، حيث يراعى أن تكـون هذه التخصصات مطلوبة فى السوق المحلى ومرغوبـة لـدى الأفـراد، مثـل تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا استصلاح الأراضى، وتكنولوجيا تشييد الأراضى.

جـ- إتاحة الفرصة لصيغة التعليم عن بعد التى تلائم عصـر الانفجـار العلمـى والتكنولوجى، فلم يعد هدف التربية مجرد نقل المعلومات، بل اصبح إكسـاب مهارات التعليم والبحث عن المعرفة عن طريق التعليم المسـتمر هـو الهـدف المعاصر للتعليم.

د - إتاحة فرصة متميزة للتعليم الجامعى لمن فاتتهم الدراسة النظامية بسبب الانخراط فى العمل أو الزواج بالنسبة للفتيات، أو لظروف العمل أو لظروف اقتصادية أو تربوية.

هـ- يحتاج البعض تغيير المهنة التى يعملون بها، والأمر يستلزم اكتساب مهارات ومعلومات جديدة، ويأتى التعليم الجامعى المفتوح ليقوم بهذا الدور طبقاً لمتطلبات الأفراد والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع.

و - إتاحة الفرصة لعدد كبير من الطلاب المعاقين،والذين تحول ظروف إعاقتهم مواصلة التعليم النظامى فى الجامعة،وهم فى حاجة لمواصلة التعليم فى منازلهم لصعوبة التردد على حرم الجامعة.

ز - إمكان الإفادة من طاقات العاملين بالجامعة بالعمل فى قطاعات تعليمية إضافية دون تحميل الجامعة مزيداً من الأعباء المالية، ويترتب على ذلك توفير خدمة تعليمية أقل كلفة، وخاصة عندما يزيد تعداد الطلاب فى مراكز التعليم المفتوح.

ح - يسهم التعليم الجامعى المفتوح فى الارتقاء بثقافة العاملين وربات البيوت وغيرهم من الفئات المحرومة ثقافياً، وذلك لإمدادهم بثقافة العصر، والجديد فى مجالات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.

وفى ضوء العرض السابق لأهداف التعليم الجامعى المفتوح فى مصر نلحظ أنها تقترب من كونها سمات بارزة لصيغة التعليم المفتوح كصيغة تعليمية حديثة.

وأضافت جامعة الإسكندرية - فى برنامج المال والأعمال بوحدة التعليم المفتوح التابعة لها- هدفاً إضافياً مؤداه[٧٤]:

- إتاحة الفرصة لقبول الدارسين غير المصريين للالتحاق بالبرنامج مع بقائهم فى أوطانهم لمتابعة أعمالهم.

وكذلك أضافت جامعة عين شمس هدفاً إضافياً مؤداه[٧٥]:

- تحقيق مبدأ ربط الجامعة بالمجتمع.

وفى ضوء الأهداف سابقة الذكر يتضح الآتى:

أ - عدم الدقة فى صياغة هذه الأهداف، وعدم الاعتماد على صياغة واحدة فلكل مركز قائمة من الأهداف. وقد تختلف هذه الأهداف لدى نفس المركز فى بعض تفسيراتها.

ب- ورد فى أحد الأهداف "إتاحة فرصة متميزة للتعليم" وكلمة متميزة غير دقيقة فى مراميها، كما إنه يصعب اليوم تحديد من لا تستوعبهم الدراسة النظامية بالتعليم الجامعى سوى ذوى المجاميع المنخفضة الذي يضطرون لدخول أقسام الانتساب فى بعض الكليات الجامعية النظرية.

جـ- وبرغم البطالة المقنعة فى سوق العمل لخريجى كليات التجارة والزراعة اليوم إلا أن مراكز التعليم المفتوح تصر على هذين التخصصين،مما يتعارض مع مبادئ الجودة والكفاية المتوقع أن تحققها هذه المراكز.

د - إن الأخذ بصيغة التعليم المفتوح ضرورة تربوية للتكيف مع عصر العولمة الذى ذكر عنه البعض أنه عصر إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول وذلك لتحقيق انسياب المعلومات وسهولة تداولها بين أرجاء المعمورة(٧٦).

وغاية التعليم المفتوح توصيل المعارف والمهارات، ويجب أن يهدف إلى إكساب فضائل الأعمال وتعليم القيم الأخلاقية حتى لا يسير الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا بعيداً عن الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والوجدانية، حيث يرى باترسون أن تعليم القيم الأخلاقية لا يجب أن يتم بشكل مباشر بل عن طريق غير مباشر، وتغدو قضية التعليم الجامعى المفتوح هى هى قضية التعليم التقليدى فى تطوير نفسه والوسائل التى يتخذها فى مجتمع سريع التغير حتى لا يفقد تأثيره ومكانته فى المجتمع.

٤- التعليم الجامعى المفتوح فى مصر وتحقيق أهداف التربية المستمرة:

أشارت الصفحات السابقة إلى بعض التحديات التى تواجه التعليم الجامعى فى مصر، ويمكن القول أن هذه التحديات تلقى بظلالها على كافة أنواع التعليم ونظمه فى مصر والبلدان النامية.

ويتصدر التعليم المستمر ساحة العصر ليصد عن التعليم النظامى معظم هذه التحديات، وليدفع بدوره عملية التنمية الشاملة، ويعيد الاهتمام برأس المال البشرى

فى مجالات التنمية المختلفة، وتكاد تتوحد لغة أهل التربية -ولأول مرة تقريباً- حول ما يواجه الأنظمة التعليمية القائمة حالياً من أزمة تربوية، حيث تعجز عن مجاراة متطلبات العصر الحالى ومتطلبات المستقبل المنظور وغير المنظور. واهتمت البحوث والدراسات التربوية بالإجابة عن سؤال يمثل محور أزمة التربية: كيف نعد الإنسان لعالم متغير؟، وكان الاتفاق على أنه لا حل إلا بأن تأخذ المجتمعات بنظام التعليم المستمر، الذى يراعى إتاحة الفرص أمام الفرد للحصول على ما يطلبه من التعليم كلما طلب هذا التعليم[٧٧].

ويعد التعليم المستمر قوة عملية يمكن أن تعيد تكيف الفرد والمجتمع مع متغيرات العصر فى أقصر وقت ممكن، وذلك بمساعدة الأفراد على اكتساب المهارات والأساليب اللازمة للتغير[٧٨].

ويضم مفهوم التعليم المستمر مؤسسات تعليمية نظامية وأخرى غير نظامية تشمل كافة السكان فى كافة الأعمار،ولكن هذه المؤسسات تعمل بمعزل عن التنسيق المنشود بينها، وبعيداً عن فلسفة موحدة تربط بينها وتتحدد استجابة لحاجات خاصة أو حاجات جماعة معينة،ولازالت سياسة التعليم المستمر لا تمثل جزءاً من الهدف العام للتعليم والسياسة التعليمية فى الدولة،وإن كانت قد ضمنت فى بعض وثائق السياسة التعليمية فى مصر.

وقد كان للتحديات السابقة وبعض التغيرات العالمية المعاصرة أكبر الأثر على التعليم،ويأتى التعليم المستمر ليعمل كطوق النجاة لعبور هوة التخلف التى تواجهها البلدان النامية، وفيما يلى بعض هذه التغيرات[٧٩]:

- تطور وسائل الإنتاج وتعقد عناصره وسيطرة بعض الصناعات المعقدة وتركز القوة والسلطة فى يد الأكبر علماً ومعرفة وضرورة مجاراة التعليم المستمر فى إكساب مهارات جديدة.
- تراكم المعرفة وسرعة تغيرها وظهور أساليب جديدة لاستخدامها وانتقالها عبر طريق سريع للمعلومات فى القرية الكونية،وضرورة تواجد الإنسان كأحد طرف

البث المعرفى المستمر،ويعد التعليم المستمر أحد الأدوات التى تمكن الفرد من التواجد على طريق المعرفة.

- يرتبط بالتغيرات الاقتصادية المعاصرة بعض التغيرات الثقافية والشخصية،وقد تكون هذه التغيرات الثقافية سبباً أو نتيجة لمزيد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، فمثلاً ظاهرة العولمة اليوم تعد نتيجة للتغيرات الاقتصادية التى سادت فى العالم المتقدم فى السنوات الخمس الأخيرة من القرن السابق، وأصبحت أيضاً أداة لإحداث مزيد من التغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية فى العالم النامى والمتقدم بعد ذلك،والطلب على التعليم المستمر تدفعه حاجة مستمرة لدى الأفراد لتغير أدوارهم الاجتماعية واكتساب مهارات ومعارف واتجاهات تناسب العصر الجديد.
- إن الاستمرار فى منظومة التعليم النظامى يعزز التفاوت بين فئات وطبقات الأفراد فى الوطن الواحد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً على أساس مستوى المعرفة والتحصيل، هذا من الناحية الفردية،وعلى مستوى الدولة فإن مستوى إلمام الأفراد بالمعلومات يؤثر فى حجم الهيمنة الثقافية والاقتصادية والسياسية التى تمارسها بعض الدول الكبرى على الدول الصغرى والتدخل فى بعض شئونها.

وكان نتيجة لهذه التغيرات وغيرها أن برز الاهتمام بالتعليم المستمر كحركة تحليلية نقدية شملت كافة الأنشطة والممارسات التعليمية المقدمة للكبار، والتى أثرت فى نظم التعليم التقليدى بالتغير والتكيف مع متغيرات العصر.

إن وجود التعليم المستمر اليوم وفى ظل التحديات التى تواجه التعليم التقليدى (باعتباره مجموعة من الأهداف التى تتحقق بين جدران المدارس وبواسطة معلمين ومدربين) فى ظل هذه التحديات تزداد أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به التعليم المستمر فى توفير الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة،وذلك عن طريق تهيئة الإطار الاجتماعى والثقافى الذى تتفاعل فى ظله السياسة الاقتصادية،والذى يتم فى إطاره تنفيذ سياسات الإنماء الاقتصادى[٨٠].

ومن أهداف التعليم المستمر والتى يحاول التعليم الجامعى المفتوح فى مصر تحقيقها ما يلى:

١- إتاحة فرصة التعليم للجميع دون تحيز لجنس أو قبيلة أو لون أو غير ذلك، فالتعليم المفتوح فى مصر لا يشترط فى المتقدم سوى حد أدنى من المعلومات ليناسب التعليم الجامعى وبالتالى فهو متاح للجميع.

٢- يواجه التعليم المستمر نمطية التعليم التقليدى وماران عليه من بيروقراطية وجمود،فالتعليم المفتوح يتميز بتحرر الدارسين من نمطية الدراسة التقليدية، فهو متغير حسب ظروف الدارسين ويشجع تنوع الفرص الفردية،ويلائم قدراتهم الأكاديمية وحاجاتهم المستهدفة، والتعليم المفتوح يقوم على رعاية رغبات الدارسين للبحث عن العلم والمعرفة فى الوقت الذى يناسبهم.

٣- يهدف التعليم المستمر الارتقاء النفسى والفكرى والمهارى للمتعلم فى صيغة متجددة مناسبة لكل حاجة أو مطلب إنسانى. والتعليم المفتوح يشارك فى هذا المجال فى إتاحة الفرص للمتعلمين لإشباع رغباتهم فى الدراسة الجامعية والتزود بقدر مناسب من المعرفة والخبرة.

٤- يهتم التعليم المفتوح بتنمية قدرات الدارسين للحصول على عمل أفضل أو القيام بمطالب مهنتهم الحالية بصورة أفضل أو تحسين دخلهم ووضعهم الاجتماعى أو رفع مستواهم المعرفى والثقافى، ولعل هذه التوجهات تعد الأساس الذى يقوم عليه التعليم المستمر كصيغة تعليمية تستهدف فى النهاية تحقيق تجاوب الأفراد وتفاعلهم مع الأحداث والأدوار المنوطة بهم.

وتكاد تقف عدة عوامل أمام تحقيق التعليم المفتوح لأهدافه منها حجم الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى ولاء المجتمع لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية والتقاليد، الثقافية السائدة فى الدولة ومدى اهتمام هذا النوع من التعليم بتلبية حاجات الأفراد والمجتمع[٨١].

وفى ضوء العرض السابق يمكن التأكد من كون التعليم المفتوح أحـــد صيـــغ ونماذج التعليم المستمر،حيث تتوحد سمات هذه الصيغة التعليمية مع سمات التعليـــم المستمر وأهدافه ومبادئه.

٣- الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر:

تفيد دراسة الطلب الاجتماعى على التعليم الجـــامعى المفتـــوح فى مصـــر فى التخطيط للتوسع فى هذا النوع من التعليم لتحقيق الأهداف الـــتى أشـــارت إليـــها الصفحات السابقة، ذلك أن عملية التخطيط التعليمى عملية واعية تستخدم عـــدة مداخل أو آليات من بينها دراسة الطلـــب الاجتمـــاعى علـــى التعليـــم **Social Demand**.

ويقصد بالطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح محاولة إشباع طلـــب الأفراد الحاصلين على الثانوية العامة ومضى عليهم فترة طويلة أكبر من خمس سنوات للالتحاق بالدراسة الجامعية فى حدود إمكاناتهم. ومن هنا فإن تقدير هـــذا الطلـــب والتعرف على أهم توجهاته يعد خطوة أساسية فى التخطيط للتوسع فى هذا النوع مـــن التعليم، وبالتالى تقدير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لبناء هذه الخطط ومتابعـــة نجاحها.

وتشير إحصاءات مراكز التعليم المفتوح فى الجمهورية إلى تزايد أعداد الطـــلاب المقبولين فى التخصصات المختلفة. ولعل التعرف على القوى المســـئولة عـــن زيـــادة الطلب الاجتماعى أو الإحجام عن مراكز التعليم المفتوح من وجهة نظـــر الطـــلاب تسهم فى التعرف على دوافع هذا الطلب أو الإحجام بما يبصر المسئولين بمـــا يمكـــن اتخاذه عند وضع استراتيجية مناسبة لإتاحة مزيد من الفرص التعليمية الـــتى تراعـــى التوازن بين احتياجات الأفراد والمجتمع وإمكانات مراكز التعليم المفتوح.

أ - مفهوم الطلب على التعليم الجامعي المفتوح ومحدداته:

يقصد بالطلب على الشراء (أو استخدام الشئ) مقدار ما يطلب من الشـــئ عند سعر معين وفى وقت معين.

وثمة علاقة بين الطلب وسعر السلعة مؤداها أنه كلما زاد ثمن السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة منها والعكس.وتعبر هذه العلاقة عما يسمى بقانون الطلب **Law of Demand**. وهى علاقة عكسية،ويختلف حجم التغير الحادث فى كل منهما باختلاف السلعة ومدى وأهمية استخدامها بين المستهلكين، ويتـــأثر الطلـــب أيضـــاً بحجـــم المستهلكين ومكانتهم فى المجتمع ودخولهم الحقيقية وأسعار السلع المنافسة وتفضيلاتهـم النسبية على السلع الأخرى.

ويقصد بالطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح ما يعبر عنه بـــأعداد الطلاب المقيدين فى برامج التعليم الجامعى المفتوح فى الدولة،وهـــو يتحـــدد بحجـــم التسهيلات والفرص التى تهيئها الدولة للالتحاق بهـــذا النـــوع مـــن التعليـــم مـــن ناحية،وحجم الأدوار التى تنتظر الخريجين فى المستقبل. وفى ذلـــك يعـــبر العـــدوى (١٩٩٨) عن الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى.بقوله أن عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعى ليس إلا نتاجاً لعدد من قرارات الاستثمار الخاص التى يأخذها بعـــض الأفراد الناجحين فى الثانوية العامة، وأن هذه القرارات الاستثمارية الخاصة تشـــكل الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى[٨٢].

ويؤكد محمد سيف الدين فهمى على أهمية الطلب الجماهيرى فى توجيه التعليـــم المفتوح بجانب عوامل أخرى منها التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ومطالب التنمية[٨٣].

ومن أبرز محددات الطلب الاجتماعى على التعلم الجامعى المفتوح ما يلى:

١- فرص التوظيف والعمل

٢- معدل البطالة

٣- الحصول على منح ومكافآت مالية

٤- معدل الاستيعاب بالجامعة

٥- الدراسة ذاتها

٦- سعر الخدمة التعليمية

٧- إمكانية الوصول إلى مركز التعليم.

٨- حجم التيسيرات الدراسية المساعدة على الاستمرار فى الدراسة.

ومن العسير إعطاء قاعدة عامة فيما يتعلق بكيفية أخذ هذه العوامل فى الاعتبار[٨٤]، فمن الصعب تقدير العلاقة بين كل عامل والطلب على التعليم المفتوح، وقد تفيد فى ذلك الدراسة الميدانية التى سوف تقدم تحليلاً لأولويات هذه المحددات من وجهة نظر بعض طلاب التعليم الجامعى المفتوح فى مصر،وفيما يلى نبذة عن الطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح فى بعض بلدان العالم، حيث تشير دراسة محروس إسماعيل (١٩٩١) إلى أن نسبة طلاب الجامعة المفتوحة فى العالم تصل إلى ٢٩% من بين طلاب التعليم المفتوح[٨٥].

ب- توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح فى مصر وبعض بلدان العالم (تجارب وخبرات أجنبية):

بدأت فى مصر برامج التعليم الجامعى المفتوح كمراكز ذات طابع خاص تابعة للجامعات منذ عام ١٩٩١، وقد بينت الإحصاءات تزايد أعداد المقبولين على هذا النوع من التعليم، وتشير الدراسات إلى بعض توجهات الطلب الاجتماعى وهى[٨٦]:

١- إقبال الطلاب الذين لم يستطيعوا الانتظام بالجامعات التقليدية بسبب انخفاض درجاتهم فى الثانوية العامة.

٢- إقبال الطلاب الذين حالت ظروفهم المادية والاجتماعية عن الالتحاق بالجامعة.

٣- إقبال الطلاب الحاصلين على الدبلومات الفنية.

٤- يقبل بعض الطلاب لاكتساب الجديد من المعرفة والمهارات اللازمة للمساهمة فى مجالات التنمية المختلفة

وبرامج التعليم الجامعى ذاتها بما تقدمه من تسهيلات للطلاب هى ذاتها تعد حافزاً لمواصلة الدراسة عن طريقها، مما يؤكد قول كومبز أن التعليم ذاته يولد الطلب

عليه فى المستقبل. حيث يكتسب الفرد مكانة ومهارات خاصة تجعلـــه فى مكانـــة جديدة افضل على السلم المهنى والاجتماعى،وهذا فى حد ذاته يمثل توجها اجتماعيا خاصا للتعليم المفتوح فى مصر.

وفى الجامعة البريطانية تقبل الطبقات المتوسطة والشعبية على الالتحاق بالجامعـة المفتوحة فى بريطانيا، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع سعر التعليم الجامعى التقليـــدى فى بريطانيا. كما أن الجامعة المفتوحة هناك تقل فى سنواتها الدراسية عن الجامعة التقليدية.

وتشير دراسة توجهات الطلب الاجتماعى على الجامعة المفتوحة البريطانيـــة إلى الإقبال المتزايد من الطلاب، وإلى أن هذا الإقبال يتحدد بعوامل منها[٨٧]:

- مدى استعداد المرأة لمواصلة الدراسة.
- مدى توفر فرص أخرى للدراسة.
- مدى توافر الفرص المناسبة لشغل أوقات الفراغ.

وطلاب التعليم المفتوح فى بريطانيا يزاولون العمل أثناء الدراسة،ولا يشـــترط لقبولهم الحصول على شهادة إتمام الدراسة الثانوية، كما يمنح الطلاب شهادة تعـــادل تلك التى تمنحها الجامعات التقليدية، وتقدم الجامعة البريطانية عدة أنواع من الفـــرص لمتابعة الدراسة هى[٨٨]:

١- برنامج البكالوريوس.
٢- برنامج الانتساب للحصول على مقررات تجديدية.
٣- برنامج الأعمال المفتوحة.
٤- برنامج التنمية المهنية للعاملين.
٥- برنامج الماجستير والدكتوراه للمتفرغين فقط.

وفى فرنسا بدأت تجربة التعليم الجامعى المفتوح فى عام ١٩٣٩ بهدف تمكـــين الطلاب الصغار من الاستمرار فى التعليم بعد الحرب العالمية الثانية،وقد وصل تعـــداد المسجلين فى مركز التعليم المفتوح فى فرنسا إلى ربع مليون دارس، يمثل الكبار ٨٥%

منهم. ويسمح لجميع الطلاب بالتسجيل بما فيهم المعوقين والمرضى والباعة المتجولين والتجار والمهاجرين، كما يسمح لطلاب التعليم التقليدى بالتقدم بغرض زيادة المعرفة وتدعيم قدراتهم. وأحيانا تعقد بعض الجهات الحكومية اتفاقية مع مراكز التعليم المفتوح لمتابعة العاملين للدراسة دون الحاجة إلى التوقف عن العمل[٨٩].

وعلى ذلك فالتعليم المفتوح فى فرنسا يعد من أقدم مؤسسات التعليم المفتوح فى العالم، وهو يستهدف التنمية الفكرية والمهنية للأفراد والمهنيين بدون عوائق.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت مئات الكليات التقليدية فى التوسع بإدخال برامج التعليم المفتوح منذ السبعينيات، وذلك فى صيغة تعليمية لا تستهدف منح درجات بل تستهدف الحصول على مزيد من العلم والمعرفة.

ومن أبرز توجهات الطلب الاجتماعى فى التعليم المفتوح فى الولايات المتحدة ما يلى[٩٠]:

١- تقبل الفئات العمرية المختلفة على التعليم المفتوح، وتشير الدراسات إلى زيادة إقبال كبار السن بسبب زيادة متوسط عمر الفرد الأمريكى.
٢- تقبل نسبة كبيرة من الطلاب ممن يزاولون أعمالا أثناء الدراسة على التعليم المفتوح.
٣- تمثل برامج التعليم المفتوح فى الولايات المتحدة فرصة لتغيير عمل الفرد باكتساب مهارات وتخصص جديد أو التعمق فى نفس التخصص.
٤- تتيح مراكز التعليم المفتوح الفرصة لاشتراك المرأة للتعليم المفتوح لتنافس الرجال.

وفى زامبيا أنشئ التعليم الجامعى المفتوح عام ١٩٦٧ لامتصاص الطلب على التعليم العالى، ولتوفير احتياجات الدولة من الكوادر البشرية المتعلمة. ومن توجهات الطلب الاجتماعية على التعليم المفتوح فى زامبيا[٩١]:

١- الإعداد والتأهيل العالى على الأعمال المهنية المتخصصة.
٢- إتاحة الفرص لمواصلة الدراسة للكبار الذين لم يتمكنوا من مواصلة التعليم العالى.
٣- تأهيل معلمى التعليم الابتدائى والإعدادى.

ويسمح لطلاب التعليم المفتوح الانتقال من وإلى التعليم التقليدى حسب المستوى المالى للطلاب، كما يتاح لهم حضور بعض اللقاءات مع أساتذة المقررات الدراسية الذين يكتبون المقرر ويتركونه للطلاب.

ويمكن تصنيف أهم توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر والعالم إلى جانبين بارزين هما:

أ – التعليم الجامعى المفتوح لتحقيق أغراض تعليمية تثقيفية:

يلقى الغرض التعليمى والتثقيفى الدعم السياسى والاجتماعى للطلب الاجتماعى للتعليم الجامعى المفتوح فى العالم المتقدم والنامى،حيث تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ٤٠% من طلبة الجامعة فى روسيا يدرسون فى مراكز التعليم المفتوح، وأن الحافز الأساسى لديهم هو التعلم والحصول على شهادة دراسية قد تساعدهم على تخطى حاجز البطالة فى المجتمع الروسى. ويرجع إقبال الطلاب على هذه المراكز إلى كونها تتيح الدراسة فى أماكن بعيدة وأزمنة مختلفة حسب ظروف وإمكانات المتعلم[٩٢].

وتضم برامج بعض الجامعات اليابانية برامج تبث فى شبكات الكمبيوتر والإذاعة، خاصة برامج تمهين المعلمين التى تساعدهم على التعرف على الجديد فى المناهج والتنظيمات المدرسية بجانب برامج أخرى لطلاب ما قبل الجامعة[٩٣].

وفى باكستان تقدم جامعة إقبال المفتوحة العديد من البرامج التى تلقى رواجا كبيرا خاصة فى المناطق الريفية، وهى تستخدم فى تحقيق أهدافها الإذاعة والتليفزيون لإمكان توصيل الخدمة التعليمية والتثقيفية فى مختلف التخصصات، بما يساعد الشباب على إيجاد فرصة العمل المناسبة[٩٤].

وفى أستراليا تستخدم الجامعات الأقسام المفتوحة لتلبية الطلب على تحصيل العلم والثقافة ممن حرموا من التعليم الجامعى النظامى خاصة لأولئك الذين تحول المسافات أو الطبيعة الجغرافية عن تحقيق هذا الغرض لهم ويتركز الطلب هناك على برامج تدريب المعلمين والإعداد المهنى[٩٥].

وفى تايلاند تقدم الجامعة المفتوحة البرامج التعليمية للطلاب الذين يشاهدونها وهم فى منازلهم عن طريق التقنيات التربوية المختلفة مثل الراديو والتليفزيون والكمبيوتر والتسجيلات الصوتية، كما يحضر بعض الطلاب إلى الجامعة للرد على استفساراقم من قبل بعض المرشدين المتواجدين فى مراكز خاصة تابعة للجامعة[٩٦].

وهنا نلحظ اهتمام كثير من دول العالم بتلبية الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح،وتختلف أساليب التعليم فى الجامعات بين التعلم من بعد، والتعليم بالمراسلة واستخدام التقنيات الحديثة مثل الشبكات والراديو والتليفزيون.

ولعل تحليل تجارب بلدان العالم فى التعليم الجامعى المفتوح يبين أن صيغة تعليمية آخذة فى النمو تعكس فى مجملها الفروق الثقافية والتكنولوجية بين البلدان. ولا يختفى اثر التقدم العلمى والتكنولوجى ومستوى المعلوماتية لدى الأفراد وما يلقيه هذا الأثر من متطلبات تعليمية وثقافية لدى الأفراد.

وفى الجامعة البريطانية المفتوحة تتراوح أعمار الطلاب بين ٢٠-٩٠ سنة، وتبلغ نسبة النساء ٥٠% من جملة طلاب الجامعة المفتوحة،كما إن ثلاثة أرباع الطلاب يعملون أثناء الدراسة، فهم ينحدرون غالبا من أسر أصحاب الياقات الزرقاء من الطبقة العمالية[٩٧].

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تشير الدراسات إلى زيادة نسبة كبار السن فى الجامعة المفتوحة نظرا لزيادة متوسط عمر الأفراد والتنافس الكبير بين الأفراد على مواصلة الدراسة والتعلم لتولى مناصب أفضل[٩٨]. ويتلقى برنامج معهد تبليتر الأمريكى منذ عام ١٩٩٣ الرغبات والمتطلبات التعليمية العاملين للعاملين فى مجالات الصناعة والحكومة والتعليم العالى،ويفيد المعهد من هذه الاستقصاءات فى رسم خطط برامج هذا المعهد المفتوح، وفى عام ١٩٩٧ أكد لاب **Lapp** على أهمية اعتماد تصميم برامج التعليم المفتوح داخل الحرم الجامعى على الحاجات المطلوبة لدى الطلاب ومدى ملاءمتها على مستوى مقبول من التكنولوجيا والحاجات الحقيقية للأفراد والمجتمع[٩٩].

وفى ضوء هذا العرض تبين أن برامج التعليم الجامعى المفتوح تحاول أن تلبى الطلب على التعليم للحصول على شهادة رسمية أو معلومات ومهارات للتمهين وصقل الخبرات فى عمل معين، وذلك بما يناسب ظروف الطلاب الاجتماعية والمهنية وتستخدم فى سبيل ذلك أحدث التقنيات التكنولوجية.

ب- التعليم الجامعى المفتوح لتحقيق أغراض فنية تكنولوجية:

ازداد الطلب على التعليم الجامعى المفتوح فى العالم مع تزايد سرعة التقدم التكنولوجى،واصبح الفرد يسعى للتعليم المفتوح حتى نستطيع التعامل مع ما يستجد من تكنولوجيا عن بصيره، ويعد التعليم الجامعى المفتوح صيغة تعليمية مناسبة لإعادة تدريب الأفراد والعاملين لدراسة هندسة أنظمة المعلومات مثل تلك التى نظمتها جامعة سيراكوز لشركة (I.B.M.) فى الفيزياء والهندسة والكمبيوتر والتى تعتمد على شبكات الانترنيت. ويتقدم لهذه الدورات كبار السن المعوقين ممن تؤهلهم للعمل فى فرص عمل جيدة، كذلك يجتذب التعليم العالى المفتوح كثير من الراغبين لدراسة برامج تكنولوجيا المعلومات لدعم الأنشطة الحياتية الجديدة وخاصة فى مجالات الهندسة وعلوم الحاسب[١٠٠].

وفى ولاية كلورادوا الأمريكية توجه الطلب نحو دراسة البرامج التكنولوجية فكانت الجامعة التكنولوجية المفتوحة التى قدمت إحدى عشر مجالا تكنولوجيا عن طريق أشرطة الفيديو والتليفزيون والفاكس[١٠١].

وعلى ذلك فإن الطلب على التعليم المفتوح فى دول العالم المتقدم يتوجه نحو تلبية احتياجات فنية تكنولوجية يتم تلبيتها بطريقة أكثر ميلا نحو الجماهيرية خاصة بعد شيوع الأساليب التكنولوجية الحديثة فى توفير فرص التعليم المفتوح. وتشير مؤشرات الطلب إلى أن التعليم العالى فى معظم بلدان العالم سيصبح فى المستقبل نظاما للتعليم المفتوح يقبل عليه جميع الأفراد للدراسة فى أى مجال معرفى أو تقنى نتيجة التقدم العلمى السريع الذى يتطلب تكيف المعرفة مع المهن.

ويمكن للتعليم الجامعى المفتوح فى مصر أن يسهم فى تلبية الطلب المتزايد على الدراسة فى المجالات التكنولوجية وذلك من خلال إعادة النظر فى تخطيط برامجه بأن تتضمن برامج فنية تكنولوجية حديثة مثل برامج الحاسب الآلى والبرامج الهندسية. وقد دعت دراسة محسن خضر (١٩٩٩) إلى إنشاء جامعة عربية مفتوحة تعتمد على القمر الصناعى العربى،وذكرت أنه يمكن تحقيق الكثير من الميزات مثل توحيد المناهج الدراسية وتبادل الخبرات التعليمية والتدريب المهنى بين البلدان العربية، إلا أن الصعوبة السياسية هى الوحيدة التى يمكن أن تواجه هذا المشروع بجانب الصعوبات المالية[١٠٢].

وحول مستقبل الطلب على التعليم الجامعى المفتوح فى الألفية الجديدة يذكر بيتر سكوت **Peter Scott 2000** أن شبكة الانترنيت سوف تغير وجه التعليم العالى والتعليم المفتوح بوجه خاص، وسيكون الاتجاه نحو البحث عن صيغة دولية للتعليم المفتوح وتعتمد على لغة وسياسة تعليمية موحدة إلى حد ما ليس من الضرورى أن تكون أمريكية[١٠٣].

وتستخدم الجامعة البريطانية التعليم المفتوح فى التعليم الطبى وذلك بتقديم برامج تدعم التعاون بين الطلاب ومقدمى البرامج وتعتمد هذا البرامج على الحوار المتبادل بينهم حول القضايا الطبية والتكنولوجية[١٠٤]. وبالتالى يأتى التعليم المفتوح كقناة علمية متجددة تقدم الخبرة والمشورة للخبراء والطلاب فى المجالات الطبية التى هى فى حاجة متزايدة للجديد من العلم والمعرفة المتخصصة.

وفى الدنمارك يقبل غالبية الطلاب ممن لديهم خلفية مهنية فى التعليم والتدريب وتخطيط البرامج على برامج التعليم المفتوح،وخاصة برامج معلمى التربية الصحية ومعلمى الخدمة الاجتماعية،ومعظم هؤلاء الطلاب من الإناث الذين لا يبحثون عن معارف أكاديمية تقليدية بل يبحثون عن فرص لصقل مهاراقم وقدراقم الفنية والتكنولوجية بما يفيدهم فى عملهم من ناحية وفى حياقم اليومية من ناحية أخرى[١٠٥].

وهنا يتضح أن برامج التعليم المفتوح فى العالم اهتمت بتحقيق أغراض فنية تكنولوجية فى مجالات الحاسب الآلى والطب والهندسة مع استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية المفيدة، ويتضح هنا البعد الثانى فى توجه الطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح فى العالم.

وهذا بالطبع لا ينفى إمكانية وجود توجهات أخرى ترفيهية أو إنسانية للطلب على التعليم المفتوح فى مصر والعالم.

٤- الطلب الخاص على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر:

أ - المفهوم:

قدمنا أن الطلب هو: ما يطلبه الفرد من السلعة بسعر معين وفى زمن معين. وسعر السلعة هو ما يتحمله المشترى من تكلفة. وبالنسبة لخدمة التعليم الجامعى فإن الطالب يتحمل تكلفة أو سعر الخدمة، هذه التكلفة قد تكون مباشرة يدفعها فى صورة رسوم ونفقات دراسية يتحملها، وقد تكون غير مباشرة فى صورة خسارة مادية يتحملها نظير استهلاك الخدمة التعليمية وذهابه للجامعة بدلا من ممارسة عمل ما وتقاضى أجر معين، أى أن مجرد الرغبة لدخول الجامعة لا يعبر عن طلب، فقد يرغب ولكن لا يقدر أن يتحمل التضحية المالية أو غير ذلك، وقد يتحمل هذه التضحية تحت تأثير العوائد المادية والأدبية المنتظرة بعد التخرج.

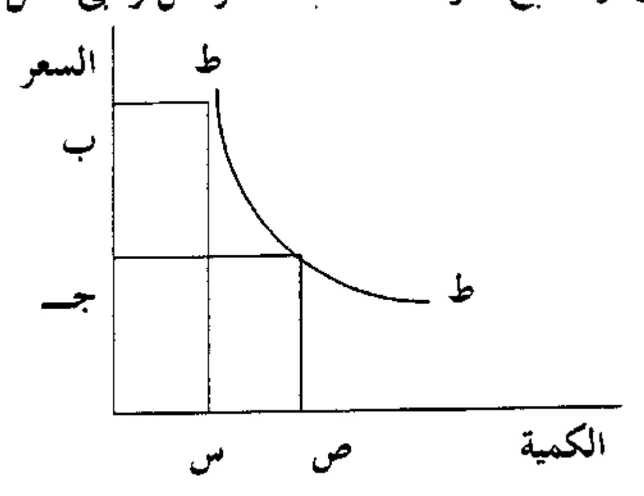
وفى ضوء هذا التحليل يتضح أن ثمة عدم انطباق بين الطلب الاجتماعى للتعليم باعتباره قرارات استثمارية يصدرها الأفراد بمواصلة التعليم، وبين الطلب الفردى على التعليم باعتباره رغبة الأفراد الذين يملكون الأهلية فى مواصلة التعليم[١٠٦]. والأهلية هنا قد تكون شهادة دراسية أو وقتا معينا للدراسة تناسب أسر الطلاب،وعموما فإن دراسة قضية الطلب الخاص للتعليم الجامعى المفتوح ترتبط بحجم الاقتناع بهذا النوع من التعليم والتسجيل فيه لما يقدمه من تسهيلات أو ميزات.

ب- العوامل المؤثرة فى الطلب الخاص على التعليم الجامعى المفتوح:

أكدت الصفحات السابقة أن التعليم الجامعى المفتوح فرصة لمواصلة التعليم المستمر لأغراض أكاديمية أو مهنية أو اجتماعية أو إنسانية. وعلى هذا فإن طلب الفرد لمواصلة الدراسة فى برامج التعليم المفتوح قد يرتبط بجوانب استثمارية أو جوانب استهلاكية. فيكون استثمارا عندما يلتحق ببعض البرامج التحويلية إلى مهنة جديدة أو يلتحق ببرنامج فى مهنته للترقى أو لإيجاد فرصة عمل أفضل ... إلى غير ذلك، ويكون استهلاكا عندما يلحق بهذا البرنامج لاستثمار وقت الفراغ أو للوجاهة الاجتماعية إلى غير ذلك، وفى كلتا الحالتين يتحمل الدارس سعر الخدمة التعليمية. وهناك بعض العوامل التى قد تؤثر فى الطلب الخاص على التعليم الجامعى المفتوح، منها:

١- سعر الخدمة التعليمية Price:

العلاقة قوية بين سعر الشئ والطلب عليه وتسمى هذه العلاقة قانون الطلب، ويعبر الشكل التالى عن العلاقة بين المتغيرين: وهى علاقة يمثلها منحنى هابط لإحدى السلع ولبعض السلع لا يمثل السعر المؤثر الوحيد فى الطلب على منحنى الطلب على السلعة فى حالة وجود سلع أخرى منافسة لها سعر أقل وتلبى نفس الطلب.



وبالنسبة للتعليم الجامعى المفتوح، يتأثر الطلب الفردى بسعر الخدمة التعليمية، ولا توجد فرصا تعليمية منافسة للتعليم الجامعى وتلبى نفس الطلب. ويمكن القول إن

سعر التعليم المفتوح الذى تحدده الجامعة يمثل أحد العوامل المؤثرة فى اختيار الفرد للالتحاق بالبرنامج.

وسعر برنامج التعليم المفتوح هو التضحية المالية التى يتحملها المتقدم فى صورة رسوم دراسية،ويضاف إلى ذلك تكلفة الكتب والأدوات والملابس والانتقالات من وإلى المراكز،ويضيف البعض النفقات الشخصية للدارس، وهناك جزء من التكلفة يسمى بالتكلفة غير المباشرة،وهى تتضمن الدخول المكتسبة التى ضاعت على المتقدم بسبب الانتظام فى الدراسة بمركز التعليم المفتوح وعدم الانخراط فى العمل والحصول على أجر ما.

ويؤكد ذلك تشارلز ت. هورنجرين وآخرون **Charles T. Horngren & Others** حيث يقسم التكلفة التعليمية إلى نوعين: تكلفة مباشرة وهى ما يرتبط بهدف التكلفة وينفق بطريقة مالية مباشرة، وتكلفة غير مباشرة وهى‌ما يرتبط بهدف التكلفة ولا ينفق بطريقة مالية مباشرة[١٠٧].

ويذكر وودهل **Woodhall** أن التكلفة التعليمية تتضمن قيمة وقت المعلمين والمواد التعليمية وقيمة استهلاك المبانى والتجهيزات المدرسية وقيمة وقت الدراسة[١٠٨]. كما يذكر جوهر أن تكلفة التعليم هى جملة النفقات التى يتحملها المجتمع فى سبيل الحصول على مخرجات التعليم[١٠٩] ويؤكدها هالاك **Hallak** على ما يسمى بتكلفة الفرص الضائعة[١١٠].

وفى ضوء سعر فرصة التعليم الجامعى المفتوح يتحدد قرار الطلاب للالتحاق من عدمه وذلك حسب الظروف المالية والعائلية للمتقدم،وقد أوضحت دراسة محمد محروس إسماعيل (١٩٩١) أن تكاليف التعليم المفتوح تختلف عن تكاليف التعليم الجامعى التقليدى فيما يلى[١١١]:

- اختلاف هيكل تكاليف التعليم المفتوح عن مثيله بالتعليم التقليدى.
- ارتفاع التكاليف الثابتة (إنتاج المواد التعليمية) وانخفاض التكاليف المتغيرة (الخاصة بالطلاب) فى التعليم المفتوح بالمقارنة بالتعليم التقليدى.

- ارتفاع الاستثمارات الرأسمالية فى التعليم المفتوح.
- زيادة أعداد الطلاب فى برامج التعليم المفتوح حتى يكون متوسط تكلفة الطلاب أقل ما يمكن.

وتستخدم فى حساب تكاليف التعليم الجامعى المفتوح المعادلة التالية[١١٢]:

$$T = F + La + Db + Cy + Sx$$

حيث: T = إجمالى التكاليف المتجددة (تسيير العمل)

F = التكاليف الثابتة (إنتاج المواد التعليمية وهى تتوقف على نوع الوسيلة المستخدمة: نص مكتوب- شريط كاسيت- شريط فيديو- ديسكات- برامج سمعية أو مرئية).

L= عدد مراكز الإشراف.

A= متوسط تكلفة المركز.

C= عدد المقررات المقدمة للطلاب.

S = عدد الطلاب.

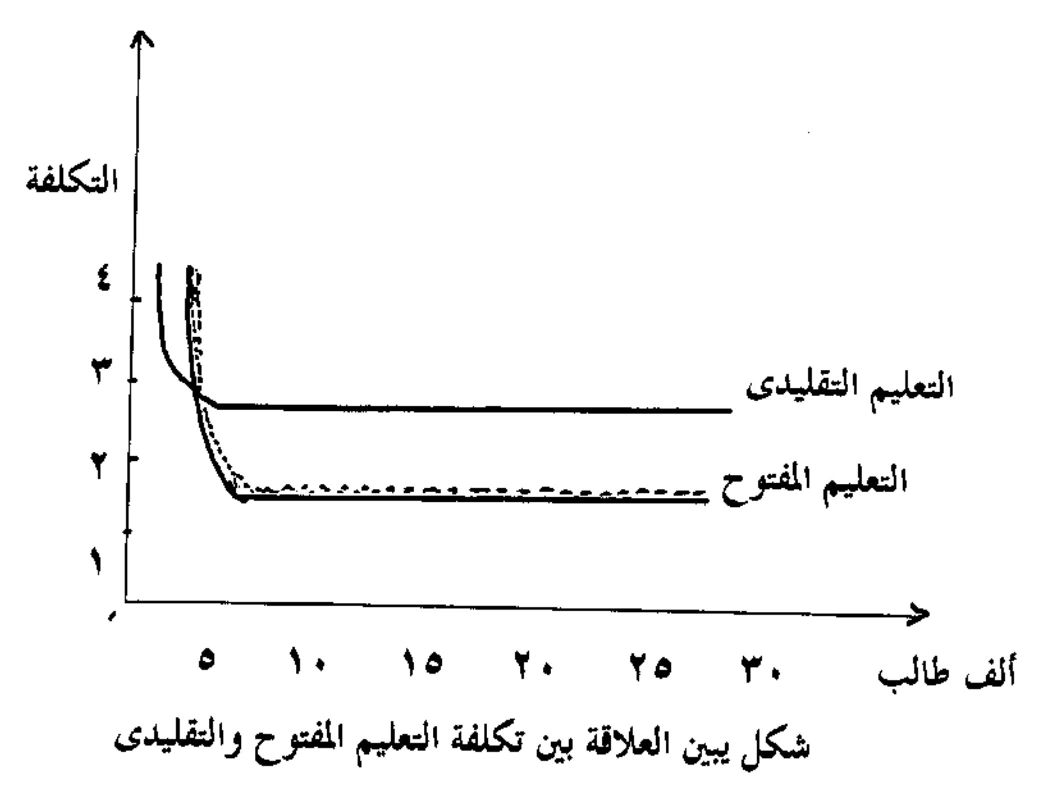
D= عدد المقررات التى يتم إعدادها.

B = تكلفة إنتاج المقرر.

Y= تكلفة عرض وتوصيل المقرر.

X= تكلفة الطالب.

ويوضح الشكل العلاقة بين التكلفة المتوسطة لنظام التعليم المفتوح ونظام التعليم التقليدى، وتشير الدراسة إلى أن متوسط تكلفة التعليم المفتوح فى مصر أكبر من نظيره كلما قل عدد الطلاب عن ٥٠٠٠ طالب،ويقل متوسط الكلفة كلما زاد عدد الطلاب عن ٥٠٠٠ طالب حيث يصل بعدها إلى شكل مسطح كما هو موضح بالرسم.



شكل يبين العلاقة بين تكلفة التعليم المفتوح والتقليدى

والتعليم الجامعى المفتوح فرصة تعليمية إضافية يختارها الدارس فى ضوء ظروف ذاتية، وليحقق عن طريقه أهدافا شخصية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية؛ ولهذا كانت التكلفة الاجتماعية لهذا النوع من التكاليف أقل بكثير، ويقصد بهذا النوع من التكاليف ما تتحمله المؤسسة أو المجتمع من تكاليف،وبالتالى يتركز معظم التكلفة الحقيقية فى جانب ما يتحمله الطلاب كتكلفة خاصة مباشرة وغير مباشرة،ولهذا فإن مناقشة قضية مجانية التعليم الجامعى هنا ليس لها مكان خاصة وقد بينت دراسات عديدة أن مجانية التعليم الجامعى التقليدى فى مصر أصبحت رمزا تربويا على درجة كبيرة من الأهمية.

ولما كانت نسبة كبيرة من تكلفة التعليم المفتوح يتحملها الدارس، فإن الطلب هنا قد يتأثر وينكمش بلغة أهل الاقتصاد، وقد يقف الدارس ويوازن بين سعر الخدمة التعليمية والحصول على أجر من العمل، وقد يختار فرصة العمل ويترك التعليم. وهذا إن كان الدافع إلى الالتحاق أقل من تأثيره وجذبه من الدافع للعمل كأن يكون هذا الدافع ترفيهيا أو لقضاء وقت الفراغ، وفى نفس الوقت قد يتحمل الدارس مزيدا من

النفقات مقابل المكانة الاجتماعية والقيمة العلمية التي يتمتع بها الدارس في برامج التعليم المفتوح فيتخذ قرار الطلب على التعليم المفتوح.

ومن ناحية أخرى فإن طلاب التعليم الجامعي التقليدي في مصر يتلقون الكثير من المساعدات المالية والدعم المالي الذي يستهدف مساعدة الطلاب على تحمل الدراسة الجامعية، وبالتالي فإن هذه التكاليف تخفض من نصيب الطالب التكلفة الحقيقية للتعليم الجامعي. ومن أمثلة هذه المساعدات:

- دعم الدولة للكتاب الجامعي وخفض ثمنه بتخصيص قدر من المال يوزع بالتساوي على جميع الطلاب في العام الدراسي لمساعدتهم في شراء الكتب والأدوات الدراسية.
- تعتمد الدولة سنويا قدرا من المال لميزانية صندوق التكافل الاجتماعي بالجامعات يوزع على الطلاب الذين يثبت انخفاض مستواهم الاقتصادي لمساعدتهم على استكمال الدراسة، إذ قد يتحمل صندوق التكافل الاجتماعي الرسوم الدراسية لهؤلاء الطلاب، وقد يشتري لهم نظارات طبية أو بونات تغذية وقد تصرف لهم كإعانات مالية إلى غير ذلك.
- ما يقدمه بنك ناصر من قروض حرة للطلاب لتمويل الخدمة التعليمية أو لشراء بعض الأجهزة اللازمة لمواصلة الدراسة مثل الحاسب الآلي للطلاب الراغبين فيه.

فهذه أنماط لمساعدات الطلاب بالجامعات المصرية والتي تعمل كحقن لخفض سعر الخدمة التعليمية بالنسبة للطالب الجامعي، وبالتالي يزداد معدل العائد من التعليم ويسهل إصدار القرار بمواصلة الدراسة والإقبال عليها. ويقف التعليم الجامعي المفتوح موقف المتفرج على هذه النظم، فتكون مسألة الطلب الخاص على هذا النوع من التعليم أكثر صعوبة. وبالتالي فالأمر يتطلب من مؤسسات التعليم المفتوح والدولة في مصر إعادة نظر، والنظر بعين المساواة لجميع الطلاب بالجامعة التقليدية والمفتوحة إعمالا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

وفيما يتعلق بالأفراد الحاصلين على الثانوية الفنية، فإنه يتوقع أن يكون طلبهم على برامج التعليم المفتوح أكبر حرصا على الحصول على مؤهل جامعي. وهذا ما أكدته إحصاءات مراكز التعليم المفتوح فى مصر. ذلك لأن الشهادة الجامعية فى مصر ذات مكانة اجتماعية يتزوج بها الخريج وتفتح أمامه آمالا كبيرة لتحقيق ذاته(١١٣).

ولهذا فإن الحرص على الالتحاق بالجامعة يعد دافعا قويا للطلب على التعليم المفتوح يتحمل من أجله المتقدم (وخاصة الحاصل على دبلوم فنى) أية تكلفة مالية مهما ارتفعت. وبالتالى فإن زيادة التكاليف قد يؤدى إلى انكماش الطلب كما هو الحال فى القوانين الاقتصادية العامة.

وتشير الدراسات إلى أن زيادة الرسوم الدراسية تؤدى إلى انكماش الطلب على التعليم الجامعى،ومن هذه الدراسة دراسة هزنج **Y. Hsing 1996**(١١٤) التى أكدت العلاقة السلبية بين زيادة الرسوم الدراسية للطلاب والطلب على التعليم العالى فى الولايات المتحدة، كما أكدت دراسة ايفنز وديربل **Evans & Daryl 1996** أن ارتفاع سعر الخدمة فى التعليم الجامعى المفتوح يعد من الصعوبات التى تواجه التوسع فى التعليم الجامعى المفتوح(١١٥).

وعموما فإنه يراعى أن يكون سعر البرامج فى التعليم المفتوح اقل مما يرغب الطلاب فى دفعه، لأن التعليم هنا خدمة أكثر من كونه سلعة، كما إن خفض المصروفات يقابله زيادة الطلب، وبالتالى زيادة حجم الدارسين(١١٦).

وبالتالى فإن زيادة الرسوم الدراسية لبرامج التعليم المفتوح قد يكون لها أكبر الأثر فى انكماش الطلب على هذا النوع من التعليم، ومما يلقى العبء على الجامعات لعدم الاتجاه نحو زيادة الرسوم الدراسية لبرامج التعليم المفتوح إلا بشكل تدريجى يرضى الدارسين.

٣- المكانة الاقتصادية للدارسين Economic Status:

يتأثر معدل طلب الأفراد على التعليم الجامعي بمتوسط دخل الفـــرد الـــذى يتحدد بمكانته الاقتصادية. فالتعليم مثله مثل أية سلعة أخرى يتأثر الطلب عليه بقدرة الفرد الحالية، كما يتأثر بالأعباء الأسرية التى يتحملها الفرد. فقد يكون دخل الفـــرد مرتفعا ولكن لديه أبناء فى سن التعليم، وبالطبع يؤثر ذلك بالسلب على إمكانـــات الأسرة وقد يترتب عليه اتخاذ القرار بعدم الطلب على التعليم الجامعى.

كما يتأثر الوضع الاقتصادى للفرد بوظيفة رب الأســـرة ومســـتوى تعليمـــه ووظيفة ربة الأسرة ومستوى تعليمها وبمتوسط دخل الأسرة وهو جملة دخول جميـــع أفراد الأسرة[١١٧].

ويقصد بالمكانة الاقتصادية للفرد ما يحصل عليه من دخول وعوائد من مهنتـــه التى يعمل بها والحالة الاقتصادية العامة، وجدير بالذكر أن المكانة الاقتصادية للفرد لا ترتبط بمكانته الاجتماعية، ذلك لأنه لم تعد المهن ذات المركز الاجتماعى المرموق هـــى المهنة التى تدر دخلا مرتفعا، والتى يعيش أصحابها فى مستوى اقتصادى مرتفع، بـــل على العكس من ذلك[١١٨].

وعلى ذلك فإنه بزيادة دخل الفرد يزداد بزيادة الطلب على التعليم الجـــامعى المفتوح عند استقرار السعر، وهذا ما تسجله الملاحظات بين طلاب التعليم المفتـــوح، حيث تزداد أعداد الطلاب الذين يواصلون الدراسة أثناء الالتحاق بالمهنة التى يعملون بها، ولعل هذا يعد من أبرز سمات التعليم المفتوح التى تجعله أكثر ملاءمة للعصر

٣- العوائد الخاصة من التعليم Private Earnings:

يقصد بالعائد الخاص من التعليم ما يعود على الفرد من وراء تعليمه بالجامعة أو غيرها من المؤسسات التعليمية،وقد يكون هذا العائد فى صورة ماليـــة أو فى صـــورة عينية،وقد ذكر كوهن وتيرى Cohn & Terry أن هناك علاقة تبادلية طردية بـــين الاستثمار على التعليم وإنتاجيته والدخول التى يحققها الأفراد من التعليم[١١٩] ولعـــل

هذه العلاقة على درجة كبيرة من الأهمية عند اتخاذ قرار الاستثمار فى التعليم الجامعى المفتوح، سواء بالنسبة للمؤسسة أو بالنسبة للفرد.

وتفيد معرفة العواد الخاصة من التعليم المفتوح فى حساب الجدوى الاقتصادية من هذا النوع من التعليم باعتباره مشروعا استثماريا يحتاج إلى الكثير من الأموال، فالخريج من برنامج التعليم المفتوح اكتسب مهارات ومعلومات على المستوى الجامعى، أو توجه إلى مهنة جديدة أو ترقى فى مهنته، ولهذا فإن العوائد المنتظرة من التعليم المفتوح تكون أعلى من عوائد التعليم الجامعى التقليدى خاصة فى وجود مشكلة البطالة التى تعم سوق العمل المصرية.

وإذا توقع الفرد الحصول على منافع مادية كبيرة فى حياته المستقبلية كنتيجة لدراسته الجامعية فى برامج التعليم المفتوح، فسوف يكون مستعدا للتضحية بالكثير من الأموال لمتابعة الدراسة بإحدى الكليات الجامعية، بل قد يضطر إلى اقتراض الأموال إذا لم يمتلك ما ينفق لتحقيق هذا الغرض[١٢٠].

وكما يختلف العائد أو الدخل المكتسب من كلية لأخرى، فإنه أيضا يختلف من تخصص لآخر فى برامج التعليم المفتوح،وقد دعى هذا الأمر إلى افتتاح تخصصات غير تقليدية فى مراكز التعليم المفتوح مثل إدارة المشروعات الصغيرة واستصلاح الأراضى إلى غير ذلك، إلا أن جميع التخصصات التى تعمل فى برامج التعليم المفتوح فى مصر تتبع كليات التجارة والزراعة والحقوق التى يموج سوق العمل اليوم بالآلاف من خريجيه دون حاجة إلا بالقدر البسيط.

ولهذا فإنه يتوقع انخفاض الطلب على هذه المراكز ما لم تكن هناك عوامل أخرى توجه هذا الطلب، إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى أن تأثير البطالة على طلب القيد فى التعليم الجامعى يكون ضعيفا جدا، وأن معرفة الإناث بأهن سيحصلن على دخول منخفضة لم تؤثر على قراراهن الخاصة بدخول الكلية[١٢١]، إلا أن الطلب على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر لا يتأثر كثيرا بالدخول المتوقعة، بل يتأثر بجوانب علمية واجتماعية ومهنية فى حياة الطلاب.

٤- المكانة الاجتماعية للدارسين Social Status

يتأثر معدل طلب الفرد على التعليم الجامعي بمكانة الفرد الاجتماعية، ذلك أن التعليم الجامعي كخدمة اجتماعية يتطلب ذوقا خاصا واعتقادا اجتماعيا لخلف القدرة على التحصيل التى يكشفها مجموع الطالب فى الثانوية العامة، فالطلب على التعليم الجامعى لا يعتمد فقط على مجموع الدرجات فى الثانوية العامة، بل يعتمد على المكانة الاجتماعية للفرد وأسرته، فإذا توفرت كافة الأسباب فقد يصعب أن يتحمل الطلاب تبعات الدراسة الجامعية وتكاليفها بدون إطار يتوجهون نحوه.

والمكانة الاجتماعية مفهوم يستخدم لترتيب الأفراد حسب خطوط وهمية تعبر عن المسافة الاجتماعية والهيبة والأهمية الاجتماعية، وهو مفهوم يشير إلى الوضع الاجتماعى للفرد على أساس ما يمثله عمله أو مهنته من قيمته بالنسبة للمجتمع، وتتأثر مكانة الفرد الاجتماعية بالفلسفة العامة للدولة والطبقة الاجتماعية(١٢٢)، ويرى عبد الغنى الشخص (١٩٩٥) أن المكانة الاجتماعية الاقتصادية للفرد تتحدد بكل من(١٢٣):

- دخل الفرد فى الشهر.
- مستوى تعليم رب الأسرة وربة الأسرة ووظيفته

وترجع أهمية المكانة الاجتماعية فى التأثير على الطلب على التعليم الجامعى المفتوح إلى أنه لكل فرد مكانة خاصة فى الهيئة الاجتماعية، وتحدد مكانة الفرد مستوى الإطار المرجعى الذى يطمح الفرد أن يرتبط به، الأمر الذى قد يدفع الفرد للالتحاق بالتعليم الجامعى المفتوح مهما كلفه الأمر من جهد ومال.

والتعليم الجامعى المفتوح فرصة كبيرة للارتقاء على المستوى الاجتماعى ولإحداث عملية حراك اجتماعى وخاصة بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية الفنية، كما إنه قد يطلب لأغراض استهلاكية للاستمتاع بالتعليم فى حد ذاته والاستمتاع بالحياة، أو يطلب استكمالا للبهاء الاجتماعى والنظرة الاجتماعية الراقية أو لكل ذلك، ويرى الباحث أن الأهداف أو الدافع الاجتماعى للطلب على التعليم الجامعى المفتوح فى

مصر يعد على درجة كبيرة من التأثير فى زيادة الطلب على هذا النوع من التعليم برغم صعوبة قياس هذا الأثر أو التنبؤ به.

٥- المعروض من فرص التعليم الجامعى المفتوح:

يتم فى كل عام وبكل كلية تحديد أعداد الطلاب المطلوب قيدهم فى الدراسة. ويمثل هذا العدد الفرص التعليمية المعروضة بالكلية، وهو مؤثر مهم فى الطلب على الكلية والقبول. وفى كل عام تحاول مراكز التعليم المفتوح قبول أكبر عدد من الطلاب بغرض تقليل متوسط التكلفة على الطالب من ناحية، وبغرض إتاحة فرص التعليم الجامعى للجميع وتحقيق جماهيرية حقيقية للتعليم الجامعى من ناحية أخرى، كما إن نوع التخصص المعروض يعد أيضا ذات أثر كبير فى الطلب على هذا النوع من التعليم.

٦- سياسة القبول فى التعليم الجامعى المفتوح:

يتوقف حجم الطلب على التعليم الجامعى المفتوح على السياسة التى تنتهجها الدولة تجاه هذا النوع من التعليم،وفى هذا الصدد نشير إلى ما يلى:

- اتجهت سياسة التعليم الجامعى التقليدى فى مصر قبل التسعينيات إلى كون التعليم الجامعى تعليما للصفوة المتميزة فى المجتمع، وضرورة ربطه بسوق العمل واحتياجاته من الكوادر والمتخصصين،وترتب على ذلك انخفاض معدلات القبول بالجامعات وانكماش الطلب على التعليم الجامعى، كما ترتب على ذلك أيضا أن اتبعت الدولة سياسة لتقليل أعداد الطلاب المقبولين فى المدارس الثانوية العامة بغرض تقليل أعداد الطلاب المقبولين بالجامعة،وقد بينت الصفحات السابقة هذه الخلاصة،

وبعد التسعينيات اتجهت الدولة إلى إتاحة فرص التعليم الجامعى للجميع والفصل بين التعليم الجامعى واحتياجات سوق العمل، فكان الطلب الهائل على التعليم الجامعى. ولعل انسحاب هذه السياسة على التعليم الجامعى المفتوح

يترتب عليه زيادة الطلب، ذلك لأن الطلب الخاص على التعليم المفتوح ينطلق من دوافع فردية خاصة بالمتعلم.

- عند بداية العمل فى مراكز التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، لم يشترط فى المتقدم مضى خمس سنوات على حصوله على شهادة الثانوية العامة، فكان الطلب هائلا على مراكز التعليم المفتوح. وكان معظم المتقدمين من الطلاب ممن ينخفض مجموع درجاتهم فى الثانوية العامة عن القبول بالكليات التى يرغبونها، وأصبحت مراكز التعليم المفتوح نافذة خلفية لدخول الجامعة من غير القادرين أكاديميا.

وبعد هذا اشترط لقبول الطلاب بمراكز التعليم المفتوح مضى خمس سنوات على الحصول على الثانوية العامة، فانخفض حجم الطلب على التعليم المفتوح وانخفض عدد الطلاب المقبولين فى هذا النوع من التعليم.

وتؤكد سياسة التعليم فى مصر على الأخذ بصيغة التعليم المفتوح مع العمل، فقد جاء فى وثيقة "مبارك والتعليم: نظرة إلى المستقبل" ما يلى: " يجب أن ييسر لكل إنسان فاته التعليم فى مرحلة ما، وأن تكون له فرصة ثانية، ومن حصل على شهادة الثانوية العامة ولم يدخل الجامعة أو المعاهد العليا ينضم إلى سوق العمل لفترة من الفترات، ولتكن أربع سنوات، ثم توفر له فرصة ثانية كى يعود إما إلى التعليم الجامعى والعالى أو إلى التعليم المفتوح[١٢٤]".

وعلى ذلك فإن التعليم المفتوح يعد جزءا من سياسة التعليم فى مصر وواحدا من البدائل التربوية المتاحة أمام الأفراد للتعليم المستمر، وقد يترتب على إتاحة فرص التعليم المفتوح فى كافة المدارس والجامعات زيادة فى الطلب على هذا النوع من التعليم، وفى نفس الوقت تخفيف الضغط على الجامعات النظامية.

- إن إتاحة برامج التعليم الجامعى المفتوح فى بعض كليات وبعض جامعات الدولة أمر يشكل صعوبة على كثير من الطلاب الذين يقطنون مناطق نائية عن هذه

المراكز، وهذا يؤكد أهمية زيادة مراكز التعليم المفتوح فى جامعات ومناطق مختلفة حتى يزيد الطلب على هذا النوع من التعليم.

- إن ارتفاع الرسوم الدراسية بمراكز التعليم الجامعى المفتوح يمثل صعوبة أمام التحاق الطلاب من الفئات المحرومة ثقافيا واقتصاديا ولهذا فإن وضع التيسيرات المناسبة فى دفع هذه الرسوم من شأنه مساعدة الطلاب على التغلب على العائق الاقتصادى، وبالتالى زيادة الطلب على التعليم المفتوح.

- تتيح برامج التعليم المفتوح فرصة لمواصلة التعليم للسيدات لمساعدتهن على الصعود على سلم التعليم أثناء العمل أو بعد التفرغ فترة لإدارة المنزل، وقد أشارت دراسة هدى عبد السميع (١٩٩١) إلى أهمية برامج التعليم المفتوح فى تلبية احتياجات المرأة والتغلب على صعوبات مواصلة التعليم لديها، ولعل تعدد البرامج الخاصة بالمرأة يحقق زيادة فى المطلب الخاص للمرأة لمتابعة التعليم الجامعى من خلال برامج التعليم المفتوح.

ولعل تقديم برامج لبعض الوقت ضمن برامج التعليم الجامعى المفتوح خطوة مهمة فى سبيل التوسع فى التعليم الجامعى المفتوح، وهى تلقى قبولا وطلبا متزايدا فى كافة بلدان العالم، إذ يصل حجم الطلاب لبعض الوقت فى برامج التعليم الجامعى الألمانى إلى ٧٥% من جملة طلاب الجامعة فى ألمانيا[١٢٥].

وفى ضوء عرض العوامل المؤثرة فى الطلب الخاص على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر يمكن التحكم فى هذا الطلب والتنبؤ به فى المستقبل،وذلك من خلال بناء العلاقة الرياضية بين كل عامل منها وتأثيره فى الطلب، وبالتالى يمكن وضع تنبؤات دقيقة للطلب الاجتماعى والخاص على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، بما يفيد المخططين فى صياغة الأهداف التخطيطية فى ضوء ظروف الواقع واحتياجات المستقبل.

ثالثا: توجهات الطلب الاجتماعى والخاص على التعليم الجامعى المفتوح فى مصر

" دراسة ميدانية "

تناولت الأقسام السابقة من الدراسة الإطار العام للدراسة والإطار النظرى الذى تضمن تأصيلا نظريا حول العلاقة بين سياسة التعليم الجامعى المفتوح والطلب الاجتماعى والخاص على هذا النوع من التعليم.

وتهدف الصفحات الحالية عرض نتائج الدراسة الميدانية وإجراءاتها كما يلى:

أ – الهدف من الدراسة الميدانية

هدفت الدراسة الميدانية تحديد أهم العوامل التى توجه الطلاب للالتحاق بمركزى التعليم الجامعى المفتوح بجامعتى أسيوط والقاهرة، ومدى تباين هذه العوامل حسب الجنس والتخصص والمستوى التعليمى.

ب – أداة الدراسة الميدانية:

استخدمت الدراسة استبانة تم إعدادها لتحقيق هدف الدراسة الميدانية، وقد أعدت الاستبانة فى ضوء الأدبيات التى أشار إليها الباحث فى الإطار النظرى، وفى ضوء الدراسات السابقة المشار إليها فى الإطار العام للدراسة، وقد تضمنت الاستبأنة (١٦) بندا، طلب من الطالب وضع إشارة أمام السبب الذى يتفق ووجهة نظره، مع التأكيد على أنه يمكن أن يختار أكثر من سبب.

جـ – عينة الدراسة الميدانية:

طبقت الاستبانة على عينة قوامها ٢٧٠ طالبا وطالبة فى مركزى التعليم المفتوح بأسيوط والقاهرة، ويوضح الجدول الآتى توزيع عينة الدراسة الميدانية.

جدول (٤)

توزيع عينة الدراسة الميدانية

العدد	الجنس		التخصص		المؤهل	
	بنين	بنات	تجارة	زراعة	فنى	جامعى
إجمالى	١٥٠	١٢٠	١٩٥	٧٥	١٨٥	٨٥
٢٧٠	٥٥,٦%	٤٤,٤%	٧٢,٢%	٢٧,٨%	٦٨,٥%	٣١,٥%

يتضح من الجدول السابق أن عينة البحث بلغت مائتين وسبعين فردا بمركزى التعليم المفتوح بأسيوط والقاهرة، اختيرت عشوائيا من بين طلاب هذين المركزين، كما يوضح أن نسبة البنين بلغت ٥٥,٦% وأن نسبة الطلاب فى البرامج التجارية بلغت ٧٢,٢% وأن نسبة الطلاب الحاصلين على مؤهل فنى بلغت ٦٨,٥%. ولما كانت عينة البحث قد اختيرت حسب نسب التوزيع الأصلية فى المجتمع، فإن هذا يشير إلى التوجهات التالية للطلب على برامج التعليم المفتوح عينة البحث:

١- زيادة نسبة البنين فى برامج التعليم المفتوح عن البنات،وقد يرجع ذلك لوجود بعض القيود التى تعرقل البنات عن الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح مثل بعد المسافة أو عدم ملاءمة التخصصات المعروضة بهذه المراكز، بجانب بعض العوائق الاجتماعية التى ترتبط بطبيعة المرأة والاتجاه نحو مواصلة تعليمها.

٢- زيادة نسبة الالتحاق بالبرامج التجارية عن البرامج الزراعية، ويشير ذلك إلى السهولة النسبية للبرامج التجارية بالنسبة للطلاب، كما أن بعض البرامج التجارية تساعد الخريج على تغيير المهنة وتفتح له أبواب رزق متعددة.

٣- زيادة نسبة الحاصلين على الثانوية الفنية فى برامج التعليم المفتوح، ويشير ذلك إلى حرص طلاب الدبلومات الفنية على الحصول على المؤهل الجامعى، ولو كانت العينة تضم طلاب الشعب القانونية لاختلفت نسب هذا المتغير.

د - المعالجة الاحصائية:

- استخدمت النسبة المئوية للتكرارات فى تحديد أهم العوامل الأكثر تفضيلا من وجهة نظر العينة.

- استخدم معامل كا[٢] لمجموعتين غير مرتبطتين للمقارنة بين كل مجموعتين على حدة وذلك لأن المجموعتين (ذكور/ إناث- تجارة/ زراعة- مؤهل فنى / جامعى) غير مرتبطتين بالنسبة للمتغير المدروس.

هـ- نتائج الدراسة الميدانية:

أولا: أسباب الالتحاق بمراكز التعليم الجامعى المفتوح وتأثير الجنس:

يشير الجدول (٥) إلى ما يلى

١- أن أهم أسباب الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح عينة البحث:

- لدى الذكور: إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل ٩٠%

- لدى الإناث: سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود ٩٥,٨%.

- جملة العينة: سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود ٩١,٥%

والنتيجة واضحة تستلزم استمرار التأكيد على إزالة كافة القيود أمام قبول الطلاب بمراكز التعليم المفتوح بالجامعات المصرية،وكلما توفرت تسهيلات أكثر زاد الطلب.

٢- أن اقل الأسباب أهمية لدى أفراد العينة:

- لدى الذكور: إمكان مواصلة الدراسات العليا- مواصلة الدراسة دون الرغبة فى شهادة ٢١,٣%.

- لدى الإناث: إمكان مواصلة الدراسات العليا ٢١,٦%

- جملة العينة : إمكان مواصلة الدراسات العليا ٢١,٥%

وهذا يشير إلى انخفاض الطلب على برامج تعليم الكبار فى مصر بغرض مواصلة الدراسات العليا، ولعل هذه النتيجة تثير القلق خاصة ونحن نعيش عصر التقدم العلمى والمعلومات الذى يتطلب أن يتسلح الجميع بمزيد من العلم والمعرفة المتخصصة، الأمر الذى يتطلب برامج توجيهية للجمهور للتوعية بأهمية التعليم المفتوح ودوره فى مواصلة التعلم طوال الحياة.

جدول (٥)

أسباب الالتحاق بمراكز التعليم الجامعي المفتوح – تأثير الجنس

م	الأسباب	ذكور ١٥٠		إناث ١٢٠		الجملة ٢٧٠		كا٢
		ك	%	ك	%	ك	%	
١	الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة	١٠٥	٧٠,٠	٨٥	٧٠,٨	١٩٠	٧٠,٣	١,٦
٢	الحصول على دخل بعد التخرج	١١٣	٧٥,٣	٩٢	٧٦,٦	٢٠٥	٧٥.٩	١,٩
٣	التزود بالعلم والمعرفة فى مجال التخصص.	٩٠	٦٠,٠	٦٢	٥١,٦	١٥٢	٥٦,٢	٢,٥
٤	الحصول على بعض المعارف المفيدة لى فى حياتى اليومية.	٦٨	٤٥,٣	٩٥	٧٩,٢	١٦٣	٦٠,٣	٣,٦
٥	الترقية فى المهنة التى أعمل بها.	١١٨	٧٨,٦	١١٢	٩٣,٣	٢٣٠	٨٥,١	٣,٢
٦	استغلال وقت الفراغ فى الدراسة الجامعية	٥١	٣٤,٠	٧٥	٦٢,٥	١٢٦	٤٤,٦	٣٢,٠
٧	الحصول على مؤهل جامعى لتحسين المستوى الاجتماعى	١١٢	٧٤,٦	١٠٦	٨٨,٣	٢١٨	٨٠,٧	٢,٣
٨	تغيير مجال التخصص الذى أعمل فيه من قبل.	٨٥	٥٦,٦	٩٥	٧٩,٢	١٨٠	٦٦,٦	٢,٦
٩	استجابة لرغبة الأسرة	٣٩	٢٦,٠	٨٥	٧٠,٨	١٢٤	٤٥,٩	١٢,٠
١٠	إمكان مواصلة الدراسات العليا	٣٢	٢١,٣	٢٦	٢١,٦	٥٨	٢١,٥	٢,٧

تابع جدول (٥)

أسباب الالتحاق بمراكز التعليم الجامعي المفتوح – تأثير الجنس

م	الأسباب	ذكور ١٥٠		إناث ١٢٠		الجملة ٢٧٠		$كا^2$
		ك	%	ك	%	ك	%	
١١	قرب المركز من مقر السكن أو العمل.	٦٦	٤٤,٠	٨٩	٧٤,٢	١٥٥	٥٧,٤	٢٣.٠
١٢	سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود	١٣٢	٨٨,٠	١١٥	٩٥,٨	٢٤٧	٩١,٢	٣,٢
١٣	إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.	١٣٥	٩٠,٠	٧٥	٦٢,٥	٢١٠	٧٧,٧	٢٦,٠
١٤	إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منتظم	١٣٠	٨٦,٦	٩٧	٨٠,٨	٢٢٧	٨٤,١	٢,٦
١٥	سهولة التحصيل من المواد التعليمية المتاحة.	٩٢	٦١,٣	٧٢	٦٠,٠	١٦٤	٦٠,٧	١,٩
١٦	إمكان مواصلة الدراسة دون الرغبة فى الحصول على شهادة معينة.	٣٢	٢١,٣	٤٥	٣٧,٥	٧٧	٢٨,٥	٢,٤

٣- جاء فى مقدمة أسباب الالتحاق بالتعليم الجامعى المفتوح بالنسبة لجملة العينة:

- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود %٩١,٥
- الترقية فى المهنة التى أعمل بها %٨٥,١
- إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منتظم. %٨٤,١
- الحصول على مؤهل جامعى لتحسين مستواى الاجتماعى %٨٠,٧
- إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل %٧٧,٧

ويمكن القول أن هذه الأسباب تتعلق بتيسيرات القبول بمركز التعليم المفتوح، كما تتعلق بدور هام لهذه المراكز وهو المعرفة المتخصصة التى تحقق الترقية فى المهنة بعد التخرج، وتحقيق الحراك الاجتماعى نظرا للمكانة الاجتماعية المتميزة التى يحتلها خريج الجامعة بالنسبة لغيره من خريجى المؤسسات التعليمية الأخرى.

٤- يشير حساب معامل كا^{٢} بين تكرارات البنين والبنات إلى وجود فروق غير دالة إحصائيا بين آراء المجموعتين حول أسباب الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح بالنسبة لجميع الأسباب عدا:

- استغلال وقت الفراغ فى الدراسة الجامعية. (كا^{٢} = ٣٢)
- استجابة لرغبة الأسرة. (كا^{٢} = ١٢)
- قرب المركز من مقر السكن. (كا^{٢} = ٢٣)
- إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل. (كا^{٢} = ٢٦)

وكما هو واضح فهذه الأسباب تركن بدرجة أكبر إلى طبيعة متباينة بين الذكور والإناث. ولهذا يفضل أن تميز سياسة التعليم المفتوح برامج خاصة للإناث وتقدم بها بعض التيسيرات الخاصة للسيدات.

ثانيا: تأثير التخصص ومستوى التعليم على الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح:

جدول (٦)

تأثير التخصص ومستوى التعليم على الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح

م	الأسباب	تجارى ١٩٥	%	زراعة ٦٥	%	كا٢	فنى ١٨٥	%	جامعى ٨٥	%	كا٢
١	الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة	١٢٠	٦١,٥	٢٦	٣٤,٦	١٢,٦	٣٢	١٧,٢	٦٦	٧٧,٦	٣٣,٠
٢	الحصول على دخل بعد التخرج	٨٢	٤٢,٠	٥٢	٦٩,٣	١٦,١	١٤٣	٧٧,٢	٥٦	٦٥,٨	٧,٦
٣	التزود بالعلم والمعرفة فى مجال التخصص.	٩١	٤٦,٦	٤٦	٦١,٣	٢,٣	١٢٠	٦٤,٨	٤٦	٥٤,١	٢,٧
٤	الحصول على بعض المعارف المفيدة لى فى حياتى اليومية.	٤٦	٢٣,٥	٥٦	٧٤,٦	٢٦,١	١١٢	٦٠,٥	٢٦	٣٠,٥	٢٤,٦
٥	الترقية فى المهنة التى أعمل بها.	١٦١	٨٢,٥	٦١	٨١,٣	١,٣	١٧٠	٩١,٨	١١	١٢,٩	٣٦,٧
٦	استغلال وقت الفراغ فى الدراسة الجامعية	٣٢	١٦,٤	١٢	١٦,٠	١,٩	١٢٢	٦٥,٩	١٥	١٧,٦	٢٢.٧
٧	الحصول على مؤهل جامعى لتحسين المستوى الاجتماعى	٨٥	٤٣,٥	٤١	٥٤,٦	١,٨	١٣٢	٧١,٣	٤٦	٥٤,١	١٢,٢

تابع جدول (٦)

تأثير التخصص ومستوى التعليم على الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح

م	الأسباب	تجارى ١٩٥	%	زراعة ٦٥	%	كا٢	فنى ١٨٥	%	جامعى ٨٥	%	كا٢
٨	تغيير مجال التخصص الذى أعمل فيه من قبل.	١٠١	٥١,٧	٣٢	٤٢,٦	٢,٣	١١١	٦٠,٠	٥١	٦٠,١	١,٦
٩	استجابة لرغبة الأسرة	٣٤	١٧,٤	٢١	٢٨,٠	٢,٨	١٢٦	٦٨,١	٢١	٢٤,٧	٢٦,٧
١٠	إمكان مواصلة الدراسات العليا	٥٥	٢٨,٢	٤٧	٦٢,٦	١٥,٦	٣٢	١٧,٢	٤١	٤٨,٢	١٥,٦
١١	قرب المركز من مقر السكن أو العمل.	٨٦	٤٤,١	٢٢	٢٩,٣	٢,٧	٦٢	٨٧,٥	٢٢	٢٥,٨	١٢,٧
١٢	سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود	١٧١	٨٧,٦	٦٧	٨٩,٣	٢,٣	١٥٦	٨٤,٣	٥٦	٦٥,٨	٧٦
١٣	إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.	١١٢	٥٧,٤	١٣	١٧,٣	٢٧,٣	٢٢	١١,٨	٦١	٧١,٧	٣٢,٦
١٤	إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منتظم	١٠٦	٥٤,٣	٣٥	٤٦,٦	٢,٦	٣٢	١٧,٢	٤٦	٥٤,١	١٢,٧
١٥	سهولة التحصيل من المواد التعليمية المتاحة.	٩٥	٤٨,٧	٤٢	٥٦,٠	٢,٣	٥١	٢٧,٥	٤٧	٥٥,٣	١١,٦
١٦	إمكان مواصلة الدراسة دون الرغبـــة فى الحصول على شهادة معينة.	٢٢	١١,٢	١١	١٤,٦	٢,٧	٩١	٤٩,١	٥٧	٦٧,٠	٩,٧

ويتضح من جدول (٦) ما يلي:

أ - أن أهم أسباب الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح عينة البحث:

- لدى طلاب الشعب التجارية: سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود ٨٧,٦%.
- لدى طلاب الشعب الزراعية: سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود ٨٩,٣%
- لدى الحاصلين على مؤهل فني: الترقية فى المهنة التى أعمل بها ٩١,٨%
- لدى الحاصلين على مؤهل جامعي: الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة ٧٧,٦%

ويتضح بذلك أن التعليم المفتوح قد تغلب على كثير من عوائق التعليم النظامى التقليدى من خلال تسهيل الالتحاق للطلاب بالشعب المختلفة. ويأتى غرض الترقية فى المهنة أهم الأسباب وراء الالتحاق بالتعليم المفتوح وخاصة لدى الطلاب الحاصلين على مؤهل متوسط، ولا يخفى أهمية الدور الذى يقوم به التعليم الجامعى المفتوح لهؤلاء الطلاب من الناحية الأكاديمية والاجتماعية والمهنية.

ب- أن أقل الأسباب أهمية لدى أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة:

- لدى طلاب الشعب التجارية: إمكان مواصلة التعليم دون الرغبة فى الحصول على شهادة معينة ١١,٢%
- لدى طلاب الشعب الزراعية: إمكان مواصلة التعليم دون الرغبة فى الحصول على شهادة معينة ١٤,٢%.
- لدى الحاصلين على مؤهل فنى: إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل ١١,٨%
- لدى الحاصلين على مؤهل جامعى: الترقية فى المهنة التى أعمل بها ١٢,٩%

فالغرض العلمى والتعليمى لمراكز التعليم المفتوح لازال بعيدا عن دوافع الطلب على هذا النوع من التعليم، وكذلك الحال بالنسبة للدراسة أثناء العمل لدى طلاب الثانوية الفنية،وقد يرجع ذلك لأن معظم هؤلاء الطلاب لم يلتحقوا بعمل حتى

الالتحاق بالمركز، وهذا يؤكد أهمية اتباع مراكز التعليم المفتوح سياسة ترويجية بين جماهير الخريجين بما يحقق أهداف التربية المستمرة وأهداف التعليم الجامعى فى بلادنا فى عصر العولمة.

و - يشير حساب معامل كا۲ بين تكرارات أفراد العينة حسب التخصص ومستوى التعليم إلى وجود فروق دالة إحصائيا حسب التخصص (تجارى - زراعة) ومستوى التعليم (فنى - جامعى) وذلك فى الأسباب أرقام (١، ٢، ٤، ١٠، ١٣).

كما أكدت الدراسة وجود فروق بين آراء أفراد العينة حسب مستوى التعليم فقط فى الأسباب أرقام (٥، ٦، ٧، ٩، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦) وهذا يشير إلى أهمية الفروق الناتجة بسبب اختلاف مستوى تعليم طلاب التعليم الجامعى المفتوح (فنى - جامعى).

د - أن أبرز دوافع الالتحاق بمراكز التعليم المفتوح هى:

١- لدى طلاب الشعب التجارية:

- الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة
- الترقية فى المهنة التى أعمل بها.
- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود
- إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.
- إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منتظم

٢- لدى طلاب الشعب الزراعية:

- الحصول على دخل بعد التخرج
- الحصول على بعض المعارف المفيدة لى فى حياتى اليومية.
- إمكان مواصلة الدراسات العليا
- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود
- سهولة التحصيل من المواد التعليمية المتاحة.

٣- لدى طلاب التعليم الفني:

- الحصول على دخل بعد التخرج
- الترقية فى المهنة التى أعمل بها.
- الحصول على مؤهل جامعى لتحسين المستوى الاجتماعى
- قرب المركز من مقر السكن أو العمل.
- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود

٤- لدى الطلاب الجامعيين:

- الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة
- الحصول على دخل بعد التخرج
- سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود
- إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.
- إمكان مواصلة الدراسة دون الرغبة فى الحصول على شهادة معينة.

رابعا : بعض جوانب العلاقة بين توجهات الطلب الاجتماعى للتعليم الجامعى المفتوح فى مصر واختيارات السياسة التعليمية

فى ضوء العرض السابق للدراسة النظرية والميدانية يمكن التوصل إلى بعض جوانب العلاقة بين توجهات الطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى المفتوح واختيارات السياسة التعليمية فى مصر.

١- تسبق السياسة التعليمية الطلب الاجتماعى للتعليم الجامعى المفتوح حيث فتحت شعب التعليم المفتوح فى بعض الكليات فى مصر دون أن يسبق ذلك دراسة لدوافع الالتحاق بهذه الشعب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للطلاب.

٢- أن الطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح فى مصر يجد فرصا محدودة للإشباع فى بعض الشعب وهى الشعب التجارية والشعب الزراعية والشعب القانونية. وتبقى توجهات أخرى لا تجد فرصا للإشباع الأمر الذى يجبر الطلاب على الالتحاق بهذه الشعب فقط، ويلاحظ زيادة الطلب على الالتحاق بالبرنامج التجارية عن الشعب الزراعية والقانونية.

٣- إن الإشباع الكامل للطلب الاجتماعى على التعليم المفتوح فى مصر يتطلب إدخال تغييرات فى البرامج والشعب المتاحة بالكليات حاليا.

٤- أفادت الدراسة الميدانية أن نسبة البنين فى برامج التعليم المفتوح بلغت ٦٠٪ تقريبا، الأمر الذى يشير إلى الانخفاض النسبى فى طلب المرأة وإقبالها على برامج التعليم الجامعى المفتوح. وقد يؤدى وجود أقسام خاصة للتعليم النسوى إلى زيادة تمثيل المرأة فى هذا المجال، وقد أشارت الدراسة الميدانية إلى أن من أهم أسباب الالتحاق بمركزى التعليم المفتوح عينة البحث لدى الذكور إمكانية مواصلة التعليم الجامعى أثناء العمل، ولدى الإناث سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود. مما يشير إلى أن العامل الخاص بإزالة قيود الالتحاق بالتعليم المفتوح يعد أهم العوامل التى تؤثر فى الطلب على هذا النوع من التعليم، وهنا يلزم

على المسئولين عن تخطيط التعليم المفتوح التأكد من إزالة كافة القيود لتحقيق التزايد المنشود فى الطلب.

ويتوجه طلاب التعليم الفنى إلى مراكز التعليم المفتوح رغبة فى تحقيق ترقية فى المهنة التى يعملون بها أو للبحث عن مهنة أفضل فى المستقبل، فى حين لا يمثل التعليم المفتوح نافذة للدراسات العليا لدى معظم الطلاب.

٥- لازالت أزمة البطالة تلقى بظلالها الحمراء وتقلل من الطلب على التعليم المفتوح بوجه عام، إذ يرى كثير من أفراد العينة أن مؤسسات التعليم النظامية لا تسمح بالحصول على فرصة العمل المناسبة للخريج لا للقصور فى كفاية المؤسسات التعليمية فقط بل وفى مدى التقارب أو التباعد بين سوق العمل وتوجهاته واختيارات السياسة التعليمية، ولهذا جاءت الرغبة فى مواصلة الدراسة عبر التعليم المفتوح فى مقدمة أسباب الالتحاق فى الدراسة الميدانية.

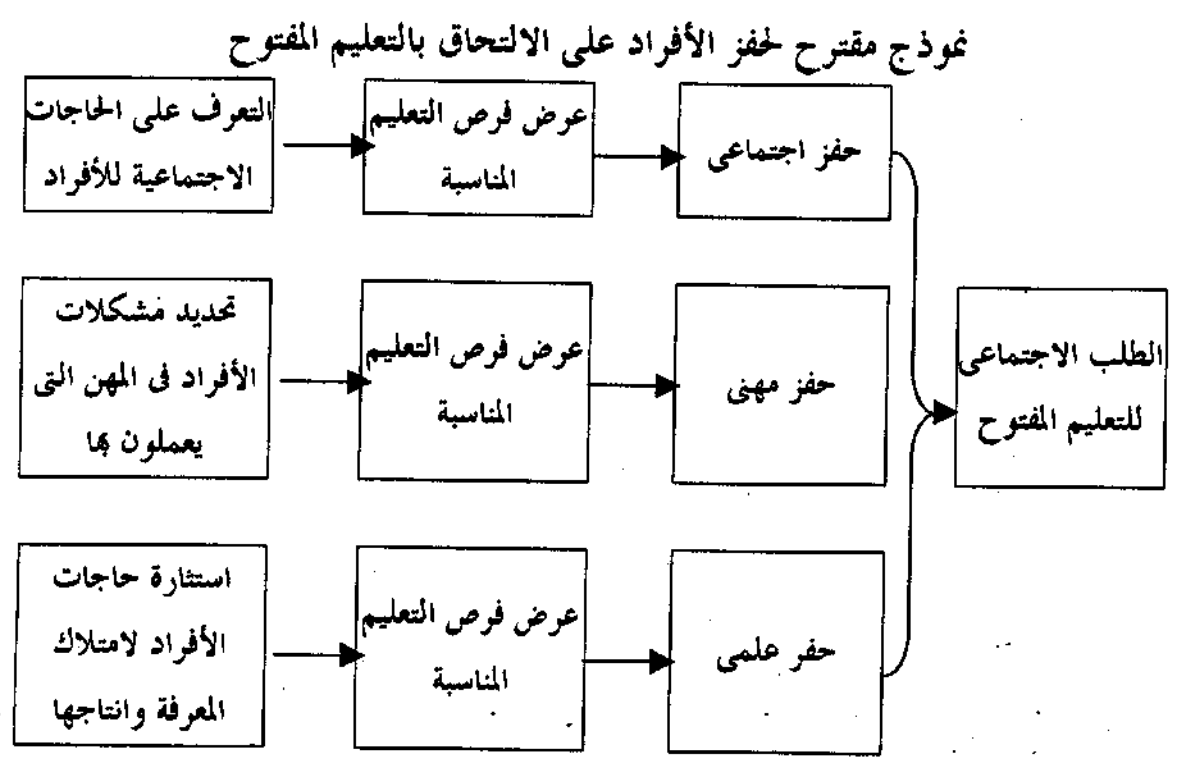
٦- تخلو برامج التعليم الجامعى المفتوح فى مصر من تخصصات فنية وتكنولوجية برغم إنها تأتى فى مقدمة اهتمامات الدارسين.

٧- ومن مقتضيات العلاقة بين الطلب على التعليم المفتوح واختيارات السياسة التعليمية أن يتوفر الأسلوب المناسب للتوعية بما تقدمه المؤسسات التعليمية من خدمات أمام كافة الفئات التى قد تسمح ظروفهم لمواصلة التعليم، ويمكن تسمية هذا الأسلوب "التسويق الاجتماعى للتعليم المفتوح"، ذلك لأن التعبئة الاجتماعية أو التسويق الاجتماعى للتعليم ضرورى لحفز الأفراد على تحصيل ما فاتهم من علم ومعرفة أو تحصيل القدر الأكبر من التعليم.

وتعتمد نظرية التسويق الاجتماعى للتعليم المفتوح على ارتباط دافعيه الأفراد بنظرية الحاجات البشرية ونظرية التعبئة، حيث ترتبط دافعية الفرد للالتحاق بالتعليم المفتوح بما يظهره الفرد من حاجات عضوية وغير عضوية ملموسة وأساسية فى عملية التعلم والعمل[١٢٦]. وعلى ذلك فعلى المؤسسات التعليمية أن تبذل جهدا فى تحفيز الطلاب وخلق دوافع إيجابية لديهم للالتحاق بالتعليم، والسؤال هنا كيف يتم ذلك

فى إطار المنظومة التعليمية الحالية، وتتطلب إجابة هذا السؤال تقديم التصور المقترح لنموذج حفز الأفراد على الالتحاق بالتعليم المفتوح، وهذا ما يتضح فى النمـــوذج التالى:

نموذج مقترح لحفز الأفراد على الالتحاق بالتعليم المفتوح



وفى ضوء النموذج المشار إليه يلزم أن تضع مؤسسات التعليم الجامعى الخطـــة المناسبة لتسويق خدمات التعليم المفتوح، حيث يفيد ذلك فى توعية الأفراد بما تقدمـــه الجامعة من خدمات تعليمية من ناحية، كما يفيد أيضا فى التغذية الراجعة، إذ قد تعدل الجامعة من برامجها التعليمية فى ضوء حاجات الأفراد وتوجهات الطلب الاجتمـــاعى على التعليم،وهنا يحدث الانسجام المنشود بين طرفى العلاقة موضوع الدراسة بتوفـــر المثلث المسئول عن نجاح التعليم وهو الفرصة والقدرة والرغبة.

ويرى رونترى أن فقدان الدافعية لدى الأفراد يعد من أبرز معوقات التجديد فى التربية، فلكل تجديد آثاره الهجومية على جزء من الواقع فى منظومـــة التعليـــم(١٢٧)، ولعل تسويق الفرصة التعليمية يسهم إيجابيا فى نجاح منظومة التعليم المفتوح فى مصـــر كواحدة من التجديدات التربوية المعاصرة.

تصور مقترح لتطوير سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر
فى ضوء توجهات الطلب الاجتماعى

يعتبر مدخل الطلب الاجتماعى من المداخل الهامة فى التخطيط للتعليم، حيث يمكن استخدام هذا المدخل من تحقيق أهداف النمو التعليمى فى المراحل التعليمية المختلفة كى يحصل الأفراد على أكبر قسط من الثقافة والتعليم. ولا يحد هذا المدخل سوى الإمكانات المتاحة.

إن التقدير الدقيق للطلب الاجتماعى والخاص على الفرص التعليمية لمرحلة ما، يعد خطوة هامة فى وضع التقديرات الدقيقة لخطط التنمية التربوية، خاصة فى مجتمع يتميز بالالتزام بتوفير الفرص التعليمية للأفراد كحق إنسانى للجميع، لا من أجل عائد اقتصادى فقط بل ومن أجل العلم لذاته وما يعود منه من آثار اجتماعية.

ويمكن تقديم التصورات التالية لتطوير سياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر فى ضوء توجهات الطلب الاجتماعى:

أولا: بالنسبة لسياسة التعليم الجامعى المفتوح فى مصر:

١- زيادة التخصصات فى مراكز التعليم المفتوح الملحقة بالجامعات المصرية لتلائم احتياجات الدارسين من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.

٢- الاهتمام بتقديم برامج متخصصة فنية وتكنولوجية تناسب احتياجات خريجى التعليم الفنى لتنمية خبراتهم ومهاراتهم وتوجيههم إلى مجالات تفيد سوق العمل فى البيئة التعليمية.

٣- يراعى أن يكون سعر الخدمة التعليمية فى مراكز التعليم المفتوح اقل مما يرغب الطلاب فى دفعه، ويمكن أن تدعم البرامج الأكثر رواجا البرامج الأخرى الأقل رواجا.

٤- إعادة النظر فى صياغة أهداف برامج التعليم المفتوح لتكون أكثر عصرية ووضوحا وملائمة لاحتياجات الدارسين.

٥- ربط العاملين فى المجالات المختلفة ببرامج التعليم المفتوح لضمان النمو المهنى والعلمى أثناء الخدمة فى ضوء التجربة اليابانية ولتحقيق معدلات أفضل للجودة فى العمل.

٦ - إلغاء شرط السن من شروط قبول الطلاب فى برامج التعليم المفتوح حتى يتحقق كون هذا النوع من البرامج ضمن برامج التربية المستمرة.

٧- النظر إلى تخفيف الرسوم المالية لبرامج التعليم المفتوح بتقسيطها أو تخفيضها عن طريق التفكير فى وسائل تعليمية وأساليب أكثر ترشيدا للنفقات.

٨- التفكير فى زيادة المعروض من فرص التعليم المفتوح فى بقية كليات الجامعات المصرية.

٩- وضع الممارسات التى تحقق ترويج التعليم المفتوح بين شباب الخريجين.

ثانيا: تدابير لمواجهة زيادة الطلب على التعليم الجامعى المفتوح فى المستقبل:

١- دعوة القائمين على مراكز التعليم المفتوح إلى الاهتمام بتسويق خدمات التعليم المفتوح باتباع خطة تسويقية متكاملة تتضمن:

أ - تحديد مهمة المركز.

ب- نوعية الدارسين وأماكن تواجدهم وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية.

جـ- البرامج المناسبة لاحتياجات الدارسين وطموحاتهم.

د - التجهيزات التعليمية اللازمة لتنفيذ البرامج الدراسية.

هـ- سعر الخدمة التعليمية.

٢- تخطيط برامج إلكترونية عبر الإنترنت فى إطار برامج التعليم المفتوح لتواكب التوجهات العالمية والمحلية لاستخدام شبكة الإنترنت فى التعليم والثقافة، ويرى الباحث ضرورة أن تتجه هذه البرامج الإلكترونية إلى ما يدعم الهوية المصرية

والعربية والإسلامية مثل برامج اللغة العربية والتاريخ والاقتصاد... إلى غير ذلك.

٣ - التفكير فى تطبيق اختبار تحديد مستوى للراغبين فى الالتحاق ببرامج التعليم المفتوح للتأكد من نوعية الطالب ومستواه.

٤- ربط التخصصات الجديدة باحتياجات خاصة لسوق العمل فى الدولة.

٥- فتح تخصصات جديدة للفئات المحرومة من التعليم مثل المعوقين وأبناء المناطق النائية.

٦- تخصيص قنوات خاصة للتعليم المفتوح للمرأة لتلبية الحاجات الثقافية والعلمية للمرأة المصرية.

حواشي البحث ومراجعه:

(١) سعيد إسماعيل على، تاريخ التربية والتعليم، القاهرة: عالم الكتب، ص ٤-٥.

(٢) ضياء الدين زاهر، تعليم الكبار منظور استراتيجي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣، ص١٣٢.

(٣) اليونسكو، ندوة عن التعليم بلا حدود، آفاق تربوية، ع١٣، قطر، سبتمبر ١٩٩٨، ص ١٧٣.

(٤) شكرى عباس حلمي ومحمد جمال نوير، تعليم الكبار دراسات فى التعليم غير النظامي، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٨، ص١٤.

(٥) ف. كوميز، أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد، القاهرة: دار النهضة العربية، د.ت، ص٣٨.

(٦) حامد عمار، الجامعة بين الرسالة والمؤسسة، دراسات فى التربية والثقافة، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ١٩٩٦، ص

(٧) بيومي محمد ضحاوى، قضايا تربوية: مدخل إلى العلوم التربوية، القاهرة: النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص٦٨.

(٨) نورمان ماكنزى، وريتشارد بو ستجيت وجون سكتام، التعليم المفتوح: النظم والمشكلات فى التعليم بعد الثانوى، ترجمة صالح عزب، بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧، ص١٧.

(٩) سعيد طه محمود، "الاتجاه نحو تدويل التعليم العالى: العوامل والملامح والمتطلبات"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، الزقازيق: كلية التربية، ٢٠٠٠، ص ص ٦٥-١٠٢.

(١٠) محمد على عزب،"تحدى التقدم العلمى والتكنولوجى للتعليم العالى وإمكانية مواكبته فى مصر"، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع٣٢، الزقازيق: كلية التربية، ١٩٩٩، ص ص ٨١-١٢٥.

(١١) محمد أحمد العدوى، "الطلب الخاص على التعليم الجامعى: المفهوم- العوامل- منهجية التنبؤ"، التربية والتنمية، ع١٥، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٨، ص ص ١٦١-٢٠٨.

(١٢) عبد الودود مكروم، "التعليم العالى فى مواجهة تحديات المستقبل فى القـرن (٢١)"، مجلـة كلية التربية بدمياط، ع٢٧، جـ١، دمياط: كلية التربيـة، ١٩٩٦، ص ص ٣-٦٣.

(١٣) هادية محمد رشاد، "الطلب الاجتماعى على التعليم العالى بمصـر والسـعودية: عواملـه واتجاهاته المستقبلية"، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع١٨، المنصورة: كليـة التربية، ١٩٩٢، ص ص ٢٩-٦١.

(١٤) نجوى يوسف إبراهيم،تخطيط التعليم الجامعى المفتوح فى مصر، رسالة دكتوراه قدمـت إلى معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

(١٥) معوض حسن إبراهيم، تقويم تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجـامعى فى ضـوء نظام التعليم المفتوح، رسالة ماجستير قدمت إلى معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

(١٦) عبد السميع سيد أحمد، التعليم المفتوح فى مصر: نظـرة تقويميـة، دراسـات فى التعليـم الجامعى، القاهر: عالم الكتب، ١٩٩٣.

(١٧) صفاء محمود عبد العال أحمد، التعليم غير النظامى فى إسرائيل، فلسفته وأهدافه ومؤسسـلته، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.

(١٨) محمود أبو زيد إبراهيم، مؤشرات تقويمية لبرامج التعليم المفتوح فى مصـر، دراسـات فى التعليم الجامعى، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٣.

(١٩) هدى عبد السميع حجازى، دراسة استطلاعية لاحتياجات المرأة المصريـة مـن التعليـم الجامعى المفتوح، حولية كلية البنات، القاهرة، ١٩٩١.

(٢٠) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسـة التعليمية الجديدة، الإسكندرية: دار الجامعات العربية، ١٩٩٠.

(٢١) سليمان عبد ربه محمد، وظائف التعليم غير النظامى فى تحقيق التنمية الريفيـة المتكاملـة، رسالة دكتوراه قدمت إلى كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩١.

(٢٢) أمل عبد الفتاح محمد على، تصور مقترح لنظام تدريبى عن بعد للمعلمين أثناء الخدمـة فى مصر فى ضوء بعض الدول الأخرى، رسالة دكتوراه، قدمـت إلى كليـة التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.

(٢٣) نجوى يوسف جمال الدين، التعليم عن بعد- رؤية منظومية، مجلة العلوم التربوية، جـــــ٢، ع٤، القاهرة: كلية التربية جامعـــة حلـــوان، ١٩٩٧، ، ص ص٢٣٣-٢٤٧.

(٢٤) سعيد أحمد سليمان، رؤية لواقع تجربة التعليم من بعد بكلية التجارة بجامعـــة الإســـكندرية، مجلة كلية التربية بالإسكندرية، ع١، مجلد (٨)، الإسكندرية: كلية التربيـــة، ١٩٩٥، ص ص ١٢٣-١٩١.

(٢٥) المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، إمكانية استخدام التعليم عن بعد في إطار التربيـــة للجميع في مصر، القاهرة: المركز ، مارس ١٩٩٥، ص ص ٨، ٩.

(26)Tang, Jun- Chou, Curricular Perceptions of Adult Education at National Chan China University, D.A.I.(A), Vol. 66, No. 7, 2000, p. 2331.

(27)Rezabek, Roger Joseph, "A Study of the Motives, Barriers, and Enabler Affecting Participation in Adult Distance Education, D.A.I. (A), Vol. 60, No. 5, 1999, p. 1434.

(28)Kraus, Kathleen Mograth, "A Demonstrator and Faculty Response to Distance Education". D.A.I. (A). Vol. 59, No. 7, 1999, p. 2273.

(29)Swickard, Michael EARL, "An Effect of Distance in the Acceptance of Alternative Distance Education Instructional Delivery Methods", D.A.I. (A), Vol. 59, No. 5, 1998, p. 1424.

(30)Huff, Marie Thielke, "A Comparison of Critical Thinking in An Interactive Television Social work Course, D.A.I. (A), Vol. 59, No. 5, 1998, p. 1775.

(31)Judd, Kathly Solomon, Academic on Service Quality in Distance Education: Using Gap Analysis Program Evaluation D.A.I. (A). Vol. 59, No. 4, 1998, p. 1091.

(٣٢) المجلس الأعلى للجامعات، الملامح الرئيسية لتطوير التعليم الجامعي ٧٣-١٩٩٨، القـــاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٨، ص٧.

(٣٣) حامد عمار، في بناء الإنسان العربي، الكويت: دار سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص٨٩.

(٣٤) المرجع السابق، ص٥٩.

(٣٥) حسين كامل بها الدين، التعليم والمستقبل، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٧، ص١٧.

(٣٦) عبد الفتاح جلال، تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل، مجلة العلوم التربويـــة، ع ١، القاهرة: معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٣، ص ص ٢٣-٣١.

(٣٧) محيا زيتون، مستقبل التعليم فى الوطن العربي فى ظل استراتيجية إعادة الهيكلـــة الرأسمالية، المجلة العربية للتربية، المجلد (١٧) العـــدد الأول، يونيـو ١٩٩٧، ص ص

(٣٨) وزارة التربية والتعليم، مشروع مبارك القومي، مؤشرات تطويـــر التعليـم ٩١-١٩٩٧، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، مركز التطويـــر التكنولوجـي، ١٩٩٧، ص١٧.

(٣٩) محمود عباس عابدين، رؤية تطوير التعليم الجامعي المصرى، التربية والتنمية، ع١٦، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٩، ص٢٩٨.

(٤٠) السيد حسن حسانين، الجامعات المصرية بين الواقع والمســتقبل، العلـوم التربويــة، ع١، القاهرة: معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٣، ص ١٠٢.

(٤١) حامد عمار، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٤٢) عبد الودود مكروم، مرجع سابق، ص ١٤.

(٤٣) عبد العزيز السنبل ونور الدين عبد الجواد، الأدوار المطلوبة مـــن جامعـات دول الخليـــج العربية فى مجال خدمة المجتمع، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليـــج، ١٩٩٣، ص١٤.

(٤٤) جمال محمد أبو الوفا وصلاح الدين محمد توفيق، المعطيات المعـــاصرة للجامعــة فى الــدول العربية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، ع٢، المنوفيـــة: كليـــة التربيـــة. ١٩٩٣، ص٤٤.

(٤٥) محمد على عزب، تحدى التقدم العلمى والتكنولوجي للتعليم العالى وإمكانيـــة مواكبتـه فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٨٩، ٨٦.

(٤٦) عبد الفتاح تركى، مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثـــورة العلميــة والتكنولوجية، مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربي ٨-١٠/٧/١٩٩٠، رابطة التربية الحديثة، القاهرة: كلية التربة جامعة عين شمس، ١٩٩٠، ص١٤٤

(٤٧) محمد على عزب، مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام فى مصر للتقدم العلمى والتكنولوجى، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع٣٣، الزقازيق: كلية التربية ١٩٩٩، ص٩٤.

(48)National Center for Edu. Research and Development, Development of Edu. In Arab Republic of Egypt 95/96, International Conference on Edu., Cairo: NCER, 1996, p. 25

(٤٩) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١١٠.

(٥٠) حسن حنفى وصادق جلال العظم، ما العولمة؟، دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩، ص٢٢.

(51)Taylor, S. & Others, Educational Policy and Politics of Chang, London: Routledge, 1997, p. 55.

(٥٢) سامى المنياوى، العولمة دين جديد، الوعى الإسلامى، ع ٣٨٦، الكويت: وزارة الأوقاف الكويتية، ١٩٩٨، ص٣٤.

(53)Ibid, p. 64.

(٥٤) هانس بثير وهارلد شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس على،تقديم رمزى زكى، عالم المعرفة، ع٢٣٨، الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨، ص٥١.

(55)Bear, H. & Slaughter, R. Education of the Twenty- First Century, London: Routledge, 1993, p. 6.

(٥٦) نوبل ف. ماكسجيل، أثر العولمة على نظم التعليم القومية، ترجمة مجدى مهدى، مستقبليات، ح٢٧، ع١، مرجع سابق ١٩٩٧، ص ٥٠.

(٥٧) حسن حنفى وصادق جلال العظم، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٥٨) سعيد طه محمود، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٥٩) مهرى أمين دياب، المضمون السياسى للتعليم، العلوم التربوية، المجلد (٢)، ع٢، ٣، القاهرة: معهد الدراسات التربوية، ١٩٩٦، ص٣١.

(٦٠) نادية جمال الدين، سياسة التعليم الجامعى بين حصار الرغبات والاستجابة لتحديات العصر، العلوم التربوية، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٦١) المرجع السابق، ص ١١٨.

(٦٢) وزارة التربية والتعليم، إنجازات التعليم فى أربع أعوام، القـــاهرة: مطـــابع روز اليوســـف، ١٩٩٥، ص ١٩٧.

(٦٣) عبد الفتاح تركى، مرجع سابق، ص ص ١٤٩-١٥٥.

(٦٤) محمد محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(٦٥) شكرى عباس حلمى ومحمد جمال نوير، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٦٦) نورمان ماكنرى وريتشارد بوستجينت، وجون سكاتام، مرجع سابق، ص ١٧، ص٣١.

(٦٧) جاك ديلور وآخرون، التعلم ذلك الكنز الكامن، تعريب جابر عبد الحميد جابر، القـــاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص ص ١٠٧-١١٩.

(٦٨) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

(٦٩) المجلس الأعلى للجامعات، قرار بتعديل شروط القبول فى برامج التعليم المفتـــوح، الجلســـة ٣٣٤، بتاريخ ١٥/٨/١٩٩٢.

(٧٠) انظر أدلة تسجيل الطلاب ببرامج التعليـــم المفتـــوح بجامعـــات القـــاهرة وعـــين شمـــس

(٧١) أحمد إسماعيل حجي، التعليم الجامعي المفتوح، القـــاهرة: دار النهضـــة العربيـــة، ١٩٩٣، ص٣٢٦.

(72)Phil Race, Open Learning Handbook, 2nd edition, New Jersey: Nichols Publishing, 1995, p. 28.

(٧٣) انظر:

- صلاح الدين مرسى، التعليم المفتوح فى جمهورية مصر العربية،ورشة عمل حـــول: التعليـــم المفتوح، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٢-٣.
- منير سالم، تجربة التعليم المفتوح فى جامعة القاهرة، المؤتمر العلمى الأول (نحو تعليم أفضـــل)، القاهرة: دار المعارف، ص٢٢.
- نجوى جمال الدين، التعليم من بعد التجربة المصرية،مجلة التربية والتعليم، ع١٥، القـــاهرة: المركز القومى للبحوث والتنمية، ١٩٩٩، ص٦٠.

(٧٤) جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، أهداف التعليم المفتوح بالكليـــة، الإســـكندرية: كليـــة التجارة، ١٩٩٩.

(٧٥) جامعة عين شمس،كلية الآداب،دليل الدارس للتسجيل ببرنامج التعليم المفتـــوح، القـــاهرة: كلية الآداب، ١٩٩٩.

(٧٦) بثينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر، القاهرة: دار الأمين للطباعة، ١٩٩٩، ص ٤٤.

(٧٧) شكرى عباس حلمي، محمود جمال نوير، مرجع سابق، ص ١٠.

(٧٨) محمد متولى غنيمة، اقتصاديات تعليم الكبار، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٦، ص ١٤٩.

(٧٩) شكرى عباس حلمي ومحمد جمال نوير، مرجع سابق، ص ١٤.

(٨٠) محمد متولى غنيمة، مرجع سابق، ص ١٥٠، ١٥١.؟

(٨١) عبد الغنى عبود، تجربة الجامعة المفتوحة فى مصر"، التجارب العربية فى مجال الجامعات المفتوحة: دراسة مقارنة،تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٦، ص ١١.

(٨٢) محمد أحمد العدوى، مرجع سابق ،

(٨٣) محمد سيف الدين فهمى، الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتعليم المفتوح فى الجامعات، دراسات فى التعليم الجامعى، القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعى، ١٩٩٣، ص١١٨.

(٨٤) تم الاسترشاد بكل من:

- اليونسكو، الإحصاء والمؤشرات التربوية، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٩، ص١٩٢.

- هادية محمد رشاد وأبو كليلة، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٨٥) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ١٩٢.

(٨٦) المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٨٧) ماجى الحلوانى حسين، تكنولوجيا الإعلام فى المجال التعليمى والتربوى، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٧، ص١٩٤.

(٨٨) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص٢١٤.

(٨٩) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٩٠) المرجع السابق، ص٢٢٥.

(٩١) المرجع السابق، ص ١٩٩.

(٩٢) بيومى محمد ضحاوى، قضايا تربوية:" مدخل إلى العلوم التربوية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص٦٨.

(93)Hiro, Saga, "Teachers Self- Training Activities on Computer Networks in Japan Education, Media International, Vol. 30,No. 2, Japan, 1998, p.56.

(94)UNESCO, Form of Reference for A Study on the Intial and Continuing Education of Teacher, Paris: UNESCO, 1995, p. 13.

(٩٥) اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو، التعليم عن بعد، القـــاهرة: اليونســكو، ١٩٩٩، ص ٢٨٩.

(٩٦) أحمد بن صالح شرف، تقنيات التربية ودورها فى مجال التعليم عن بعد،مؤتمر مستقبل التعليـم فى الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، المنعقد فى الفترة (٢٠-٢١) أبريـل/ ١٩٩٦، حلوان: كلية التربية- جامعة حلوان، ١٩٩٦، ص٤٥٣.

(٩٧) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٩٨) المرجع السابق، ص ٢٢٥.

(99)Chang, Vivab, Policy Development of Distance Education, Washington: Office of Education and Development, 1998, p.2.

(100)Edilpson, Judith & Others, New Technology in Student Guidance in the Open University, London: The Open University Press, 1997, p. 3.

(١٠١) سعاد بسيونى، تكنولوجيا الاتصال من بعد بالتعليم الثانوى العام، مجلة التربية والتنميـــة. ع١٢، القاهرة: المكتب الاستشارى للخدمات التربوية، ١٩٩٧، ص

(١٠٢) محسن خضر، إمكانية قيام جامعة عربية فضائية مفتوحة تحت نظام التعليم عن بعد، العولمـة ومناهج التعليم، المؤتمر القومي السنوى (١١)، القاهرة: الجمعية المصريــــة للمناهج وطرق التدريس، ١٩٩٩، ص٤٨٨.

(103)Peter Scott, Higher Education re-Fromed, London: Falmer Press, 2000, p. 88.

(104)Tom Bourner, Tim Katz & David Wasttson, New Direction In Professional Higher Education, London: Open Univ. Press, 2000, p. 135.

(105)Henning Salling Dlesen, A Description and Reflection on the Adults Education, Open University: Studies in

Adult Educe, Denmark: Reshilde University, 1991; (W,WW, edu.ruc. dk/eng.).

(١٠٦) محمد أحمد العدوى، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(107) Charles Horngern, T. & Others, Cost Accounting A Managerial Emphasis, 8th Edition, N.Y.: Prentice Hall International, Inc, 1994, pp. 27-28.

(108) Woodhall M. Cost- Benefit Analysis, N.Y: Pergamon Press, 1991, p. 22.

(١٠٩) على صالح جوهر، كلفة التعليم للطالب فى المؤسسات التعليمية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، ع٢، ١٩٩٠، ص٢٠٧.

(110)Hallak J., The Analysis of Edu. Costs and Expenditure, UNESCO: International Institute for Edu. Planning, 1991, p. 16.

(١١١) محمد محروس إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(١١٢) المرجع السابق، ص ٢٤٧.

(١١٣) وزارة التربية والتعليم، مبارك والتعلم: نظرة إلى المستقبل، القاهرة: مطبعة ، ١٩٩٥، ص٦٦.

(114)Chang, Huis, & Hsing, Yu, "A Study of Demand for Higher Edu. At Private Institution in The U.S, Educational Economic, Vol. 4, No.3, Dec. 1996, pp. 267-278.

(115)Tevry Evans & Daryl Nation, Opening Education, New York: Rotledge, 1996, p. 11.

(١١٦) ليبارد فريدمان، الجودة فى التعليم المستمر،ترجمة عبد الرحمن بن إبراهيم،وحسن عطية طمان، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٩٩٩، ص١٠٦.

(١١٧) عبد العزيز السيد الشخص، قياس المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسرة، ط٢، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٩٥، ص١٢.

(١١٨) عبد اللطيف محمد خليفة، تقدير كل من المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمهن لدى عينة من أفراد المجتمع المصرى، علم النفس، السنة (٨)، ع٣١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤، ص ص ١٥٢-١٨٠.

(119)Cohn, Elchanan & Terry, G. Economics of Edu. 3rd Edition, N. Y.: Pergamon Press, 1990, p. 34.

(١٢٠) محمد أحمد العدوى، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١٢١) المرجع السابق، ص ١٨١.

(١٢٢) عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(١٢٣) عبد العزيز السيد الشخص، مرجع سابق، ص ٣٢٠.

(١٢٤) وزارة التربية والتعليم،مبارك والتعليم، نظرة إلى المستقبل، مرجع سابق، ص ٦١.

(125)Christpher K. Knapper & Arthur G, Cropley, Lifelong Learning in Higher Education, 3rd Edition, London: Kogan, 2000, p. 65.

(١٢٦) هـ. س. بولا، تعليم الكبار اتجاهات وقضايا عالمية، ترجمة عبد العزيز عبد الله السنبل. وصالح عزب، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨، ص١١٠.

(١٢٧) ديريك. رونترى، تكنولوجيا التربية فى تطوير المنهج، ترجمة فتح الباب عبد الحليم سيد. القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٤، ص٢٥٧.

ملحق

استبانة للتعرف على أهم العوامل

التى تدفع الطلاب للالتحاق للتعليم الجامعى المفتوح

عزيزى الطالب:

بين يديك ورقة تضم بعض العوامل التى قد تدفعك للالتحاق بالتعليم الجامعى المفتوح، الرجاء وضع علامة (✓) أمام واحد أو أكثر من هذه العوامل، مع مراعاة الدقة والصراحة، ويمكنك اختيار أكثر من عامل.

بيانات أساسية:

الاسم: (أختيارى)

المركز: – أسيوط ( ) – القاهرة ( )

الجنس: – ذكر ( ) – أنثى ( )

التخصص:

– تجارى ( ) – زراعى ( )

المستوى التعليمى:

– ثانوية عامة ( ) – ثانوى فنى ( )

الباحث

الموافقة	الأسباب	م
	الرسوم الدراسية بسيطة ويمكن تحملها بسهولة	١
	الحصول على دخل بعد التخرج	٢
	التزود بالعلم والمعرفة فى مجال التخصص.	٣
	الحصول على بعض المعارف المفيدة لى فى حياتى اليومية.	٤
	الترقية فى المهنة التى أعمل بها.	٥
	استغلال وقت الفراغ فى الدراسة الجامعية	٦
	الحصول على مؤهل جامعى لتحسين المستوى الاجتماعى	٧
	تغيير مجال التخصص الذى أعمل فيه من قبل.	٨
	استجابة لرغبة الأسرة	٩
	إمكان مواصلة الدراسات العليا	١٠
	قرب المركز من مقر السكن أو العمل.	١١
	سهولة الالتحاق بالمركز دون قيود	١٢
	إمكان مواصلة الدراسة الجامعية أثناء العمل.	١٣
	إمكان مواصلة الدراسة دون حضور منتظم	١٤
	سهولة التحصيل من المواد التعليمية المتاحة.	١٥
	إمكان مواصلة الدراسة دون الرغبة فى الحصول على شهادة معينة.	١٦

